الفوائد المستنبطة من اختلاف نسخ وروايات القاضي عياض على صحيح مسلم من خلال شرحه إكمال المعلم.

-دراسة تطبيّقية على المقدّمة وكتاب الإيمان-

Benefits derived from different copies and accounts of Judge Ayyad on true Muslim by explaining teacher completion.

-Applied study on the introduction and the book of faith-

آسية لهشيبي[*1]، أد. رضا بوشامة[2]

[1] جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية، مخبر مناهج البحث والتقويم في العلوم السلامية ومقاصدها ومسالك تقويمها (الجزائر)a.lahchibi@univ-alger.dz

[2] جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية، (الجزائر)

r.bouchama@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/04 تاريخ القبول: 2024/12/04 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخّص:

يدور موضوع المقال على عالم محدّث مالكي من علماء المغرب الإسلامي، خدم صحيح مسلم خدمة لم يستغن عنها كل من جاء بعده، وهو **القاضي عياض** في كتابه: "**شرح المعلم بفوائد مسلم**"، وإن كان يظهر جليا من خلال الاسم أنّه شرح يخدم كتاب المعلم للإمام المازري، إلاّ أنّ القاضي عياض استقل بفوائد وفرائد ونكت ليست في كتاب المعلم، بل خدمه وخدم صحيح مسلم رواية ودراية، وكانت أسانيده المتّصلة عن شيوخه الّتي حضي بها في رواية صحيح مسلم كبير فائدة في إكماله على المعلم.

[*] المؤلف المرسل

وهذا المقال يتناول جانب روايات ونسخ الإمام القاضي عياض عن شيوخه على صحيح مسلم، استخراجا واستنباطا لفوائده، فقد حقّق برواياته ونسخه صحيحَ مسلم، ورجّح وصحّح ألفاظه، وهذّب واستدرك على شرح المازري، وقارن بين أبرز روايتين للمشارقة والمغاربة على الصّحيح.

الكلمات المفتاحية: القاضي عياض؛ إكمال المعلم؛ صحيح مسلم؛ الرّوايات والنّسخ؛ الفوائد المستنبطة.

Abstract:

The subject of the article is a modernist scientist who is an Islamic Moroccan scholar, who served Saleh a Muslim service for which not all those who came after him, Judge Ayyyad, served in his book: "The teacher explained the benefits of a Muslim", although he clearly showed through the name that he explained the teacher's book to the imam of the Mazri, but Judge Ayyyad boarded with benefits, pioneers and jokes not in the teacher's book, but in his service and served true Muslim narrative and know-how.

This article deals with Imam Qadi Ayyyad's accounts and copies of his elders in Muslim terms, extracting and deducing its benefits. He has achieved his accounts and copies in Muslim terms, weighing and correcting his words, lying and lying on Mazri's explanation, and comparing the two most prominent accounts of irony and Morocco to the truth.

Keywords: Judge Ayyad; Teacher's completion; True Muslim; Narratives and copies; Benefits derived.

مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، وصلىّ الله وسلّم على نبّينا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، وبعد:

فيعتبر نقل أصول الحديث النّبويّ الشّريف آية ربّانيّة، وخاصّيّة وميزة انفردت بها هذه الأمّة عن سائر الأمم، وجعلها العلماء من الدّين: "إنّ هذا السّند دين فانظروا عمّن تأخذون دينكم"[1]، وهذه العناية بالأسانيد والرّوايات لم تتوقّف عند زمن التّدوين، والتّصنيف في القرون الأولى؛ بل جاوزه إلى قرون متأخّرة، وهي دلالة قويّة على الاعتناء بحفظ السّنّة والأحاديث، وهو ما كان عليه علماؤنا من ذكر أسانيدهم إلى المصنّفات والمدوّنات؛ بل حفظوه لنا في كتب المشيخات، والأثبات، وحفظت في كتب التّراجم.

ومن مظاهر عناية وحرص العلماء على ذكر أسانيدهم عن شيوخهم، ونسخهم إلى كتب أصول الحديث، أن يذكروا أسانيدهم في ديباجة شروحهم ومصنّفاتهم، أو إلحاق سماعاتهم في آخر الكتب. ومن هؤلاء العلماء الّذين جمعوا بين الرّواية والدّراية في الأسانيد، القاضي عياض، وكتبه ومصنّفاته تشهد بذلك، ومن ذلك كتابه: "إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم".

وفي هذا المقال إبراز لجانب من جوانب الرّواية والأسانيد عن شيوخه دراسة تطبيقية من خلال أمثلة في كتابه: "**إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم**".

الإشكاليّة: تتمثّل إشكاليّة البحث في الأسئلة الآتية:

– ما هو معيار القاضي عياض في اختيار وإثبات الرّواية عن شيوخه على صحيح مسلم؟

– ما هي المرجّحات عند اختلاف الرّوايات عن شيوخه في اختيار اللّفظ؟، وهل يترك الرّواية عن شيوخه لمرجّح أقوى؟.

– ماهي فوائد رواياته ونسخه في شرحه على كتابه المعلم للإمام المازري، وفي رواية المشارقة والمغاربة على صحيح مسلم؟.

منهجيّة البحث: استخدمت في هذا البحث المنهج الاستقرائي مع الاستعانة بالمنهجين الاستنباطي والتّحليلي، وذلك بقراءة كتاب إكمال المعلم– المقدمة وكتاب الإيمان – واستخراج روايات القاضي عياض، والرّجوع إلى المصادر والمراجع ذات الصّلة بالموضوع، ثمّ استنباط الفوائد منها والتّمثيل لذلك وتحليلها من خلال العرض والدّراسة.

الدّراسات السّابقة:

لم أجد فيما اطّلعت وبحثت دراسةً تناولت هذا البحث بشكل كامل إلاّ دراستين تناولت جزءا من هذا المقال، وهما:

أوّلا: ما كتبه د. حسين شواط في كتابه: "منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض"[2] تطرق إلى الموضوع في المبحث الرّابع: الصّناعة الحديثية في إكمال المعلم رواية ودراية، العنصر "8": التّنبيه على اختلاف ألفاظ رواة صحيح مسلم مع التّرجيح، وقد اتّفقت دراستي في هذ ا المقال مع ما ذكره د. شواط: كونهما على مؤلّف وكتاب واحد، و قد تناول روايات القاضي عياض، أمّا الفرق بين مقالي ودراسة شواط: أنّه تناول الموضوع بشكل مختصر يتعلق بجزء من مقالي، وهو ترجيح

الرّوايات عند اختلافها، وقد استفدت منه في موضعه من المقال، إلاّ أنّني أضفت له ترتيبا مغايرا ومعايير وفوائد في التّرجيح عند الاختلاف.

ثانيا: مقال علمي: لبشير بورشاق، د.حمزة عواد، بعنوان: "مسلك القاضي عياض 455هـ في بيان اختلاف روايات صحيح مسلم من خلال كتابه مشارق الأنوار"، نشر في مجلة المعيار، مجلد 25، العدد: 59، السنة: 2021 ، وظاهر من خلال عنوان المقال أنّه يتّفق مع مقالي كون المؤلّف واحد –القاضي عياض– والكتاب مغاير، فقد تناول الباحث كتاب: "مشارق الأنوار"، كما أنّ البحث مخصوص بجزء من مقالي وهو ما يتعلّق بجانب التّرجيح بين الرّوايات، وقد أعرب القاضي عن منهجه في مقدّمة "مشارق الأنوار"، وقام الباحث بالتّمثيل على كلّ مسلك من ذلك، مع شرح مختصر، واستفدت من المقال حين تناولت مبحث مرجّحات القاضي عياض في اختيار الرّواية، إلاّ أنّني رتبتها ترتيبا مغايرا وأضفت فوائد أخرى.

خطّة البحث: اشتملت خطّة البحث على:

مقدّمة: وفيها سبب اختيار البحث، وأهميّة البحث، والإشكاليّة، وأهدافه، والدّراسات السّابقة، وخطّة البحث.

المبحث الأوّل: التّعريف بالقاضي عياض وكتابه إكمال المعلم.

المطلب الأوّل: ترجمة مختصرة للقاضي عياض.

المطلب الثّاني: وصف موجز لكتاب إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم.

المبحث الثّاني: أشهر روايات صحيح مسلم وأسانيد القاضي عياض إليها من خلال كتابه إكمال المعلم.

المطلب الأوّل: أشهر روايات صحيح مسلم.

المطلب الثّاني: أسانيد القاضي عياض على صحيح مسلم من خلال مقدّمة إكمال المعلم.

المبحث الثّالث: الفوائد المستنبطة من اختلاف روايات ونسخ القاضي عياض على صحيح مسلم.

المطلب الأوّل: ألفاظ القاضي عياض في اختيار الرّوايات، ومرجّحاته.

المطلب الثّاني: الفوائد المستنبطة من اختلاف الرّوايات والنّسخ من خلال مقدّمة صحيح مسلم وكتاب الإيمان.

المبحث الأوّل: التّعريف بالقاضي عياض وكتابه إكمال المعلم بفوائد مسلم.

المطلب الأوّل: ترجمة مختصرة للقاضي عياض.

اتّفقت المصادر الّتي ترجمت للقاضي عياض على اسمه واسم أبيه، **عياض[3] بن موسى بن عياض بن عمرون[4] بن موسى بن عياض بن محمد بن عبد الله بن موسى بن عياض اليحصبي، كنيته: أبو الفضل[5].**

ولد القاضي عياض بمدينة سبتة، في: منتصف شعبان، من سنة ستٍّ وسبعين، وأربع مائة"[6].

نشأ القاضي عياض وتربّى بمدينة سبة، "قال ولده محمد: كان أجدادنا في القديم بالأندلس، ثمّ انتقلوا إلى مدينة فاس، وكان لهم استقرار بالقيروان، لا أدري قبل حلولهم بالأندلس أو بعد ذلك، وانتقل عمرون إلى سبتة بعد سكنى فاس"[7].

ترعرع-رحمه الله- ونشأ معروفا بشغفه بطلب العلم منذ صغره، ينتقل في حلق العلم بلا كلل ولا ملل، "طالبا للعلم حريصا عليه مجتهدا فيه، معظّما عند الأشياخ من أهل العلم، كثير المجالسة لهم، والاختلاف إليهم"[8]، ويظهر ذلك من خلال نبوغه وبروزه ومشاركته في كثير من العلوم.

ولي القاضي عياض -رحمه الله- قضاء بلده سبتة مدّة طويلة، حمدت سيرته فيها، ثمّ نقل عنها إلى قضاء غرناطة، وذلك سنة: إحدى وثلاثين وخمسمائة، وقيل: سنة: اثنتين وثلاثين وخمسمائة، ولكنّه لم يمكث بها كثيرا، ثمّ عاد لقضاء بلده سبتة مرّة ثانية[9]، عام تسعة وثلاثين وخمسمائة[10]، "وبعد عوده من الأندلس أجلسه أهل سبتة للمناظرة عليه في المدونة، وهو ابن ثلاثين سنة، أو ينيف عنها، ثمّ أجلس للشّورى"[11].

كان القاضي عياض-رحمه الله- مشهورا بجميل الصّفات، وكريم الخصال، معروفا بعلوّ الآداب وحسن الأخلاق، متواضعا، وقورا، قانعا، برّا بلسانه، جوادا ببنانه، كثير التّخشُّع في صلاته، منصفا، رجّاعا للحق قوّالا به، حاضر الجواب، موصوفا بشدّة الذّكاء، وقوّة الحفظ، وحسن الفهم، ورجاحة العقل، شاعراً مجيداً، ريانا من الأدب، خطيباً بليغاً، بارع الخطّ المغربي، له عناية كبيرة بالحديث، جمعا، وتقييدا[12].

لقد تظافرت أقوال العلماء في الثّناء على القاضي عياض، وذلك لذيوع صيته، وشيوع إمامته، وتواتر فضله، واشتهار علمه، وانتشار تصانيفه وكتبه، فقد وُصف بالعلم، والإتقان، والحفظ، والتّدقيق، والنّبوغ في كثير من الفنون والعلوم: فهو: "إمام وقته في الحديث وعلومه، عالماً بالتّفسير وجميع علومه، فقيهاً أصولياً، عالماً بالنّحو، واللّغة، وكلام العرب وأيّامهم، وأنسابهم، بصيراً بالأحكام، عاقداً للشّروط، حافظاً لمذهب مالك"[13]، "الشيخ الإمام، قاضي الأئمة وشيخ الإسلام، وقدوة العلماء الأعلام، عمدة أرباب المحابر والأقلام، ... الشائع الصّيت في كل قطر ومصر، سارت مآثره مسير الشّمس والقمر، المتبحّر في العلوم، حامل لواء المنثور والمنظوم مع يقظة وفهم، شهرته تغني عن التعريف به"[14].

لقد عني القاضي عياض بلقاء العلماء والشيوخ والأخذ عنهم، "وقد اجتمع له من الشّيوخ بين من سمع منه وبين من أجاز له: مائة شيخ"[15]، فمن بين شيوخه[16]: الفقيه القاضي: أبو عبد الله محمّد بن عيسى بن حسين التّميمي السّبتي[17]، الفقيه القاضي: أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن محمّد بن عبد العزيز بن حمدين التّغلبي[18].

وأمّا تلاميذه: فمنهم: ابنه: أبو عبد الله: محمّد بن عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسي بن عياض اليحصبي[19]، أبو عبد الله: محمّد بن سعيد بن أحمد بن سعيد، المعروف: بابن زرقون[20]، أبو العباس: أحمد بن عبد الرّحمن بن محمّد بن الصّقر، الأنصاريّ، الخزرجيّ[21].

اشتهر القاضي عياض بحسن التّأليف، وبديع التّصنيف، فهو صاحب التصانيف المفيدة، والتّواليف الجامعة البديعة، فقد خلّف عدّة كتب منها: "إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم"[22]، "الشّفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ"، "مشارق الأنوار في تفسير غريب حديث الموطّأ"، "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك"، "الإلماع في ضبط الرّواية وتقييد السّماع"[23].

توفي القاضي عياض –رحمه الله تعالى وأجزل له الثّواب– بمدينة مراكش: يوم الجمعة، سابع جمادى الآخرة، وقيل: في شهر رمضان، سنة أربع وأربعين وخمسمائة، وقيل: أنّه مات مسموماً، سمّه يهوديٌّ، دفن–رحمه الله– بباب إيلان داخل مدينة مراكش[24].

المطلب الثّاني: التّعريف بكتاب "إكمال المعلم بفوائد مسلم".

يُعَدُّ كتاب: إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، للقاضي عياض، من أشهر كتب شرح الحديث النّبويّ، ومن أهمّ الكتب في بابه؛ وذلك لشرف موضوعه، المتعلّق بأشرف العلوم، وهو الحديث النّبويّ الشّريف، ولما زَخَرَ به من مادّة علميّة، جعلته يتبوّأ منزلةً رفيعة في المكتبة الحديثيّة الإسلاميّة.

سار كثير من العلماء والمؤلّفين على ذكر أسماء كتبهم في مقدِّماتها، وفي هذا فوائد جليلة، أعظمها: حفظ كتبهم من الضَّياع والتَّبديل، وهذا ما صنع القاضي عياض، فقد قال في مقدِّمة كتابه: "وقد اخترت للكتاب سمة على وفقه، تشهد بالإنصاف وبالاعتراف لذي السّبق بسبقه، ووسمته بكتاب: "إِكْمَالِ المعلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ"[25].

من خلال ما تقدّم بيانه وتقريره، يتبيّن أنّ نسبة الكتاب للقاضي عياض مؤكّدةٌ موثّقةٌ، لا يُراودها أيُّ شكٍّ، حيث ذكره القاضي في مقدّمة كتابه[26]، كما أجمعت المصادر الّتي ترجمت للقاضي عياض، على نسبة هذا الكتاب له[27]، إلاّ أنّ بعض المصادر ذكرته باسم: "إكمال المعلم في شرح مسلم"[28]، "وكأنّ هؤلاء قصدوا بهذه التّسمية بيان موضوع الكتاب"[29].

من خلال عنوان الكتاب يظهر أنّه شرح على صحيح الإمام مسلم، قال القاضي في مقدمة كتابه: "وبعد: فإنيّ عند اجتماع طلبة العلم لديّ في التّفقه في صحيح الإمام أبي الحسين مسلم ابن الحجاج – رحمه الله – والوقوف على معاني أخباره، والبحث عن أغواره، والكشف عن أسراره، وإثارة الفقه ودقائق العلم من آثاره..."[30]، إلى أن قال: "إلى أن منَّ الله بإحسانه، بحلّ تلك القلادة وزوالها، وفَرَغَ البالُ من عهودها القادحة وأشغالها، فتوَّجَه الأمر وانقطع العذر، وانبعثت هِمَّةُ العبدِ الفقير بمعونة مولاه وتوفيقه إلى الإجابة"[31]، كما سبق أنّ بعض المصادر أوردت الكتاب باسم: "إكمال المعلم في شرح مسلم"[32]، وكتاب إكمال المعلم هو شرح موضعي أو شرح بالقول، بحيث يورد المصنّف ما يحتاج إلى بيان وشرح فقط سندا أو متنا، ويصدّره بعبارة: "قوله كذا"، ثمّ يشرح ذلك اللّفظ في ذلك الموضع من جوانب مختلفة[33].

أمّا الغرض من تأليفه فإنّ القاضي عياض عقد مجلسا في شرح صحيح الإمام مسلم، فلاحظ الطّلبةُ الكمّ الهائل من الفوائد–رواية ودراية– الّتي يوردها القاضي زيادة وإضافة وتعقيبا عمّا يجدونه في المصادر المتوفّرة بين أيديهم، فطلبوا منه تقييد ذلك في كتاب مستقل، يكون لهم بلاغا وزادا في ضبط صحيح مسلم والوقوف على فوائده ودرره، ورغم أنّ القاضي كان مقتنعا برجاحة طلبهم إلاّ أنّه لم يجد الفرصة لإجابتهم، وذلك لانشغاله وانقطاعه للقضاء والتّدريس، ولكن لما أعفي من القضاء سارع وبادر إلى إجابة طلبهم، وتحقيق أمنيتهم[34].

وتكمن أهميّة الكتاب بالدّرجة الأولى، في أنّه استكمال لما وضعه الإمام المازريّ في كتابه "المعلم"، وهذه هي الغاية الأولى من وضع الكتاب، فجاء القاضي عياض في كتابه بما فاق به المتقدّمين، وأعجز به المتأخّرين، فكان كتابُه الإكمال، شامةً قلّ أن يجود الزّمان بمثلها، وحلّةً زيّنت مكتبة الحديث النّبويّ، ومرجعا لا يستغنى عنه في خدمة صحيح الإمام مسلم، وهذا لما جاء به القاضي من فوائد غزيرة، وإضافات مهمّة وتأثيره فيمن جاء بعده، فهو مصدر في كل الفنون العقديّة، والفقهيّة والحديثيّة، واللّغوية، وغيرها[35].

المبحث الثّاني: أشهر روايات صحيح مسلم وأسانيد القاضي عياض إليها من خلال كتابه إكمال المعلم.

المطلب الأوّل: أشهر روايات صحيح مسلم.

رغم كثرة الرّواة عن الإمام مسلم لصحيحه فلم تعرف متّصلة إلاّ عن ثلاثة منهم: ابن سفيان، القلانسي، ومكّي بن عبدان –[36]، ثم انحصرت بعد القرن السّادس في اثنتين — روايتي: ابن سفيان، القلانسي–[37]، قال ابن الصلاح: "هَذَا الْكتاب مَعَ شهرته التَّامَّة صَارَت رِوَايَته بِإِسنَاد مُتَّصل بِمُسلم مَقْصُورَة على **أبي إِسْحَاق إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن سُفْيَان** غير أَنّه يروى فِي بِلَاد الْمغرب مع ذَلِك عَن **أبي مُحَمَّد أَحْمد بن عَليّ القلانسي عَن مُسلم**"[38]، ولم يصل إلى بلاد المغرب إلاّ من هاتين الرّوايتين، قال القاضي عياض: "ولم يصل إلى هذه البلاد كتاب مسلم إلاّ من طريقي القلانسي وابن سفيان"[39]، وقد حاز القاضي عياض على السّند المتصل فيهما[40] –كما سيأتي ذكره–.

وسأكتفي في هذا المقال بذكر الرّوايتين المشهورتين:

1- رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النّيسابوري، (ت:308)[41] عن الإمام مسلم -رواية المشارقة-: اشترك في هذه الرّواية المشارقة والمغاربة[42]، و"تسمّى رواية المشارقة لأنّ روّاتها مشرقيّون"[43]، وهي رواية كاملة، لذا كان اعتماد أغلب من يروي صحيح مسلم عليها[44]، قال ابن الصّلاح: "هَذَا الكتاب مَعَ شهرته التَّامَّة صَارَت رِوَايَته بِإِسْنَاد مُتَّصِل بِمُسلم مَقْصُورَة على **أبي إِسْحَاق إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن سُفْيَان** ... "[45].

2- رواية أبي محمد أحمد بن علي بن الحسن بن المغيرة بن عبد الرَّحْمَن القلانسي[46] عن الإمام مسلم: -رواية المغاربة-: سُميت بذلك؛ لأنَّها وقعت لأهل المغرب، ولا رواية له عند غيرهم، دخلت روايته إليه من جهة أبي عبد الله محمد بن يحي بن الحذَّاء القرطبي، وغيره، سمعوها بمصر من أبي العلاء بن ماهان، عن أبي بكر أحمد بن يحيى الأشقر، عن القلانسي[47]، وهي رواية ناقصة من آخر الكتاب، لأنَّ أبا العلاء ابن ماهان - أحد روّاة رواية المغاربة- يروي هذه الأحاديث عن أبي أحمد محمّد بن عيسى الجُلودي، عن إبراهيم بن سفيان، عن مسلم، أي أنَّه يعود إلى رواية المشارقة، وقدَّر العلماء هذا النّقص بثلاثة أجزاء، من آخر الكتاب، تبدأ من حديث الإفك الطّويل، قال القاضي عياض - في كلامه على سنده إلى صحيح مسلم - : " فَإِنَّهُ وصل إِلَيْنَا من رِوَايَتَيْنِ أَيْضا رِوَايَة أبي إِسْحَاق إِبرَاهِيم بن سُفْيَان الْمروزِي، ورِواية أبي مُحَمَّد أَحْمد بن عَليّ القلانسي، إِلاّ أَنّ آخِره من باب حَدِيث الإِفْك لم يسمعهُ ابن ماهان إِلاّ من ابن سُفْيَان فتفردت الرِّوَايَة من هُنَالك عَن ابْن سُفْيَان..."[48]، ولا يعني هذا طرح هذه الرّواية والاستغناء عنها، إذ لا تخلو من فائدة كما نبّه على ذلك العلماء، وفي هذا المقال أمثلة عن هذا من خلال إكمال المعلم كما سيأتي ذكره[49].

المطلب الثّاني: أسانيد القاضي عياض على صحيح مسلم من خلال مقدّمة إكمال المعلم[50].

قال القاضي: " وأنا أقدّم بين يدي الكلام أسانيدي في هذا الكتاب، ليُعرف أثناءه عند اختلاف الألفاظ من نُضيفُ إليه روايةً أجدُها، والطّريق إليه إن شاء الله"[51].

1/ إسناده إلى رواية ابن سفيان: ويروي القاضي عياض صحيح مسلم من رواية ابن سفيان عن ستة شيوخ:

1- أبو علي الحُسين بن محمّد الصَّدَفيّ[52]: **قال القاضي**: " سمعت جميع الصّحيح لمسلم يقرأ بجامع مدينة مُرسيّة – حماها الله تعالى – على قاضى القضاة الحافظ **أبي علي الحُسين بن محمّد الصَّدَفيّ**، حدثنا به عن أبي العباس أحمد بن عمر العذري المعروف بالدَّلاّبي"[53].

2- **أبو بحر سفيان بن العاصي الأسَدي**[54]: **قال القاضي** عياض: "وسمعت جميعه أيضاً بقرطبة –حرسها الله– على الشّيخ المحدّث **أبى بحر سفيان بن العاصي الأسَدي**، حدّثني به أيضاً عن أبى العباس العُذريّ عن أبي العباس أحمد بن الحسن الرّازي.

قال أبو بحر: وحدثني به أيضاً الشّيخ أبو اللّيث نصرُ بنُ الحسن الشّاشيُّ السّمرقنديُّ عن أبى الحسين عبد الغافر بن محمد الفارسيّ"[55].

3- **أبو محمد عبد الله بن أبي جعفر الخُشنيّ**[56]: وقرأتُ جميعه على الفقيه **أبي محمد عبد الله بن أبي جعفر الخُشنيّ**[57]، حدَّثني به سَماعَه بمكّة عن الإمام أبى علي الحسين بن علي الطّبريّ، عن أبى الحُسين الفارسي"[58].

قال ابن أبى جعفر: وحدَّثني به أيضاً أبي – رحمه الله – عن أبي حفص الهوزني عن أبي محمّد عبد الله بن سعيد الشّنتجالي عن أبى سعيد عمر بن محمد السّجزيّ[59].

4- أبو محمد عبد الرحمن بن عتّاب[60]: قال القاضي: "و قد **حدثني به أيضاً الفقيه أبو محمّد عبد الرّحمن بن عتّاب**[61] عن أبى محمّد الشَنْتجالي إجازةً"[62].

5- **أبو عبد الله محمد بن عيسى التميمي**[63]:

قال القاضي عياض: "وحدّثني به أيضاً قراءة لبعضه وسماعاً وإجازةً لما فاتني منه الفقيه القاضي **أبو عبد الله محمد بن عيسى التّميمي**، عن أبي العبّاس الدّلاّبي إجازة له وعن الشّيخ الحافظ أبي علي الحسين بن الجيّاني سماعاً عن الدّلاّبي عن الرّازي"[64].

6- **الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الجيّاني**[65]: قال القاضي عياض: "وقال الجيّاني: وحدَّثني به أيضاً أبو القاسم[66] حاتم بن محمّد الطّرابلسي، عن أبى سعيد السّجزيّ"[67].

قال هو والرّازي والفارسي: حدثنا أبو أحمد محمّد بن عيسى الجلوديّ حدّثنا إبراهيم بن سفيان المرْوزيّ حدّثنا مسلم بن الحجّاج"[68].

قال القاضي عياض: "وكتب إليّ الشّيخ **الحافظ أبو علي الحسين بن محمّد الجيانّي**: يحدّثني بهذا الكتاب بسنده المتقدّم، قال: وحدّثني به أيضاً حاتم بن محمّد عن عبد الملك بن الحسن الصقليّ عن أبي بكر محمّد بن إبراهيم الكسائي عن ابن سفيان"[69].

ثانيا: إسناده إلى رواية القلانسي: ويروي القاضي عياض صحيح مسلم من رواية القلانسي عن **أربعة شيوخ**[70]:

1- القاضي أبو عبد الله التّميمي: قال القاضي عياض: "وأمَّا رواية القلانسيّ فيه فحدَّثني بها قراءةً وسماعاً وإجازةً **القاضي أبو عبد الله التّميمي** عن أبي علي الجياني عن القاضي أبي عمر أحمد بن محمّد بن الحذّاء"[71].

3/2- الجيّاني، وابن عتاب: قال القاضي عياض: "وهو لي من **الجيَّاني** و**ابن عتَّاب** وغيرهما إجازةً عن ابن الحذّاء عن أبيه عن أبي العلاء ابن ماهان عن أبي بكر محمّد[72] بن يحيى بن الأشقر عن أبي محمّد أحمد بن محمّد بن علي القلانسي عن مسلم"[73].

4- الفقيه أبو محمّد بن أبى جعفر: قال القاضي عياض: "وحدثني به أيضاً قراءةً عليه الفقيه أبو محمّد بن أبى جعفر[74] عن أبيه عن أبي حفص عمر بن الحسن الهوزلي عن القاضي أبي عبد الله محمّد بن أحمد الباجي عن ابن ماهان[75].

وبهذين الطّريقين وصل إلينا كتاب مسلم[76] - رحمه الله-"[77].

المبحث الثّالث: الفوائد المستنبطة من اختلاف روايات ونسخ القاضي عياض على صحيح مسلم

المطلب الأوّل: ألفاظ القاضي عياض في اختيار الرّوايات، ومرجّحاته.

أوّلا: ألفاظ القاضي عياض في اختيار الرّوايات[78]:

قبل أن أعرّج على موضوع المقال – اختلاف روايات شيوخ القاضي تطبيقا على الأمثلة من كتابه الإكمال– رأيت من المناسب ذكر في عجالة الألفاظ المستعملة في انتقاء الرّوايات وتصويبها، وترجيحها، أو ردّها، وتضعيفها، وهذا المبحث يدلّ عمليّا– من خلال الأمثلة – إلى ما ذهب إليه القاضي عياض من عدم إصلاح النّسخ، ونقلها كما رويت، وهو ما أصَّله نظرياّ في كتابه **"الإلماع"**، فقال: "الّذي استمرّ عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرّواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيّرونها من كتبهم حماية للباب"، إلاّ أنّ المتقنين من العلماء يبّينون الصّواب، "لكن أهل المعرفة ينبّهون على خطئها عند السّماع، والقراءة، وفي حواشي الكتب، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم..."[79]، ثمّ قال: "وحماية باب الإصلاح والتّغيير أولى لئلاّ يجسر على ذلك من لا يحسن، ويتسلّط عليه من لا يعلم، وطريق الأشياخ أسلم مع التّبيين"[80]، وذكر طريقتين لبيان الصّواب فقال في الأولى:" **فيذكر اللّفظ عند السّماع كما وقع وينبّه عليه ويذكر وجه صوابه إمّا من جهة العربيّة أو النّقل أو وروده كذلك في حديث آخر**"، أمّا الطريقة الثّانية، فقال: **"أو يقرؤه على الصّواب، ثمّ يقول وقع عند شيخنا، أو في روايتنا كذا، أو من طريق فلان كذا، وهو أولى لئلاّ يقول على النّبيّ ق مالم يقل"[81]**، ثمّ ذكر أفضل طرق الإصلاح وآمنها لئلاّ يتقوّل على النّبيّ ق، فقال: **"وأحسن ما يعتمد عليه في الإصلاح أن تَرِد تلك اللّفظة المغيّرة صوابا في أحاديث أخرى"[82]**.

استعمل القاضي عياض في الدّلالة الصّواب والرّاجح من الرّوايات — من خلال الأمثلة — ألفاظا منها الصّريحة المختصرة مثل: **"وصوابُه"**[83]، **"فعلى هذا تصوَّب جميع الرّوايات ويكون بعضها أبلغ من بعض،** وبالوجهين **قرأنا... والفتح أشهر"[84]**، "والّذى **صوّبناه** أوّلاً"[85]، ويجزم بالصّواب فيها، كقوله:" **وهو الصّواب"**[86]، أو يكون بما ترجّح عنده: **"وهكذا معنى الحديث عندي"[87]، ويظهر لي أنّ رواية الجماعة هي الصّواب"**[88].

وكما أنّه يأتي بألفاظ صريحة مختصرة، فإنّه قد يعبّر بجمل للدّلالة على القول الرّاجح والصّواب:

مثاله: "وكما قُلناه قَيَّده أصحابُ المؤتلف والمختلف، وكذلك أتقنَّاه على أهل المعرفة من شيوخنا"[89].

وكما يختار بين الرّوايات أصوبها وأرجحها فإنّه في أخرى يصوّب الرّوايتين معا ويجمع بينهما: كقوله: **"فعلى هذا تصوَّب جميع الرّوايات ويكون بعضها أبلغ من بعض"**[90]، **قوله:"...والفتح أشهر"**[91].

وفي مقابل هذا كلّه نجد القاضي عياض استعمل ألفاظا دقيقة تعبّر عن القول المرجوح، والخطأ مع التزامه بالأدب الكامل لشيوخه، يسأل ويكاشف شيوخه ثمّ يثبت ما ترجّح له صوابه، وهو ما يدلّ على منهجه في التثبّت، والتّحرّي، والتّدقيق للرّوايات وألفاظ الحديث، وسعة اطّلاعه، ومن أمثلة ذلك – عباراته في التّضعيف:

- "ووقع عند ابن الحذَّاء **عكس ما ضبطناه، وهو غلط**"[92].
- " ومن ضمّ التاّء، وهمز الواو **أخطأ**"[93].
- **"ولا وجْه له هنا"**[94].
- "وهو خطأ، وصوابُه بالمعجمة، **وهي رواية الجماعة"**[95].
- " ووقع عند العذري: "ولك ناصح"، **وهو تصحيف"**[96].

– "واختلفت روايات شيوخنا في هذا الحرف الآخر، وصوابه..."[97]: إذا بيّن القول الصّواب فالقول الآخر مرجوح وخطأ.

– "لم نروه إلاّ " غمرات "، وهو الّذي يصحُ به المعنى **ولا وجْه هنا للبقايا"**[98].

–"رواية جميع شيوخنا فى "الأمّ" بغير واو **على الوهم"**[99].

–"ولم يقيّد عن أحدٍ من شيوخنا بالحاء المهملة في مسلم، لكنّه وقع كذلك للقابسي في موضع في البخاري، وفسَّرَه"[100].

–"وهو مختلّ مصحّف غير مستقيم"[101].

ثانيا: مرجّحات القاضي عياض في اختيار الرّواية[102]: ويستند في ترجيحه على أدلّة منها:

1/ **الاستدلال بسماعه عن شيوخه:** مثاله: قال القاضي: "وسمعناه على الأَسَدي عن أبي اللّيث الشّاشي عن عبد الغافر الفارسي عن الجلوديّ بالزّاي، وهو الصّواب"[103].

وقوله: " وكذلك أتقنَّاه على أهل المعرفة من شيوخنا"[104].

2/ **الاستدلال بسنده عن شيخه للرّواية الرّاجحة:** مثاله: قال القاضي:" وكذا وقع في روايتنا على الصّواب هنا عن: الفارسيّ وحده، فيما سَمِعْتهُ على **سفيان بن العاصي عن الشّاشيّ عنه**"[105]. وقوله: "والفتح أشهر، وكذا رويناه عن أبي عليّ الطّبريّ"[106].

3/ **الاستدلال بثبوت اللّفظ صحيحا في موضع آخر من الكتاب:** مثاله: قال القاضي: "وكذا سمعناه من جماعة شيوخنا في كتاب مسلم بعد هذا بيسير"[107].

"ويصحّحه قوله في الأمّ في الحديث الآخر: "ويعودان بتلك المقالة "[108].

وقوله: "ومنه حديث علي: " إذا صلّت المرأة فلتحتفز"، أي: لتُضامّ وتنزوي إذا سجدت"[109]

4/ الاستدلال بثبوت اللّفظ صحيحا خارج الكتاب: مثاله: قال القاضي: "إلاّ فيما قرأناه على أبي الحسين سراج بن عبد الملك اللّغوي الحافظ في كتاب أبي عبيد الهروي، فإنّه ذكره الخَرَعُ –بالخاء والراء– وكذا نبّهنا عليه غير واحد من شيوخنا أنّه الصّواب"[110].

5/ **الاستدلال بالكتب المختصّة بكلّ فنّ:** ككتب تراجم الرّجال، والمؤتلف والمختلف، وكتب اللّغة. مثاله: قال القاضي: " وكذا البخاريّ في "تاريخه "، وقَيَّده الأمير أبو نصر بن ماكولا، والحافظ الجيّانيّ في كتابيهما"[111].

وقال أيضا: "وكما قُلناه قَيَّده أصحابُ المؤتلف والمختلف"[112].

4/ **الاستدلال بسياق الحديث ومعناه في إثبات اللّفظ الصّحيح:** كقوله : "ويدلّ عليه تشبيهه إيّاه بفعل الثّعلب وهو تضامه للدّخول من المضايق"[113].

5/ **التّدقيق في ضبط اللّفظ ومكاشفة معناه من متقني شيوخه:** كضبط لفظة "نزكوه"[114].

6/ **إدراك الصّواب فيه بتحقيق نظرة وكثرة بحثه وإعمال فكره.**

المطلب الثّاني: فوائد مستنبطة من اختلاف الرّوايات والنّسخ من خلال مقدّمة صحيح مسلم وكتاب الإيمان–

تنوّعت طريقة القاضي عياض في عرض رواياته عن شيوخه على صحيح مسلم من موضع لآخر، وهذا بحسب ما اقتضاه الشّرح، والمقام، فقد يذكر الرّواية إجمالا أو تفصيلا، وقد يكتفي بطريقه إلى الرّواية الصّحيحة، أو بطريقه إلى الرّواية المرجوحة، وقد يقرّ وجود الرّواية وقد ينفي وينكر وجودها على صحيح مسلم، كما أنّه قد يجمع ويصحّح بين كلّ روايات شيوخه، وقد يرجّح بعضها، وفي أخرى قد يخرج عن كلّ رواياته على صحيح مسلم إلى رواية أو ترجيح خارج الكتاب، كما كانت رواياته مكمّلة لروايات شيخه المازري في كتابه المعلم، وأثبت برواياته فروقا بين أشهر روايتين: ابن سفيان – المشارقة– ورواية ابن ماهان –المغاربة– وهذا ما سأبيّنه من خلال هذه الفوائد المستنبطة والأمثلة، دراسة على المقدّمة وكتاب الإيمان من صحيح مسلم:

أوّلا: الإجمال والتّفصيل في الرّوايات عن شيوخه:

1/ التّصريح بالرّوايات ونسبتها إلى روّاتها:

– أن تكون الرّواية الصّحيحة عن جماعة من شيوخه ولكنّه يذكر الرّواية المصحّفة ولو كانت عن راو واحد[115]:

مثاله: قال القاضي: وذكر فيهم في أسماء المتَّهمين: عبد القدوس الشاميّ، رواه العُذْريّ: بالسّين المهملة، وهو خطأ، وصوابُه بالمعجمة، **وهي رواية الجماعة**[116].

وفى هذا الحديث: " ولد ناصح " ووقع عند العذري: "ولك ناصح"، **وهو تصحيف**[117].

– وفيه من الفوائد أيضا نسبة اختلاف الرّواية إلى روّاتها:

مثاله: قال القاضي:" وجاء في الحديث الآخر بعد هذا: "كما تنبت الغُثَاءُ فى جانب السيْل " وهو بمعنى الحبة، وفى رواية السّمرقندي: " القثاءة " **وهى تصحيف، وفى رواية وُهيب:** " فى حَمَأة السَّيل " **وهذه رواية الشّاشي، ورواهُ العُذريُّ** هنا وغيرُه: حِمئة، وكلّه من الحمأة، وهو ما تغيَّر لونه من الطّين، وهو معنى ما تقدّم[118].

2- إثبات الاختلاف بين الرّوايات عن شيوخه في صحيح مسلم إجمالا، والتّصريح بطريق الرّواية الصّحيحة:

مثاله: قال القاضي عياض: "**واختلفت روايات شيوخنا** في هذا الحرف الآخر، وصوابه: الأغبياء: بالغين المعجَمة، والباء بواحدة تحتها، **وهي روايتنا من طريق السّمرقنديّ**، ومعناه: الجهلة الأغفال، ويدلّ عليه قوله آخر الفصل: **"وقذفهم بها إلى العوامّ"**[119].

دليله في التّرجيح: سياق الكلام.

3- التّنبيه والتّعريض لوجود خلاف في الرّواية خارج الصّحيح -دون التّطرّق له-: وذلك أن يذكر الرّواية الثّابتة عن شيوخه على صحيح مسلم:

مثاله: قال القاضي: " وكيف لا يكون كاذباً، وهو داخل تحت حدّ الكاذب، وكلامه داخل تحت حدّ الكَذِب، **والرّواية فيه عندنا**: "الكاذِبين" على الجمع[120].

ثانيا: الجمع بين الرّوايات:

1/ تصحيحه لكلّ الرّويات والجمع بينها: - من باب أنّ بعضها أبلغ من بعض-:

وفيه من الفوائد أنّه قد يفصّل في ذكر الرّوايات عن شيوخه في ضبط الألفاظ لصحّته في جميع الرّوايات والجمع بينها:

مثاله: قال القاضي: "وأمّا قوله: في المُرْبِدّ شدّةُ البياض في سّواد، فإنّ بعض شيوخنا كان يقول: إنّه تصحيف، وهو قول القاضي أبي الوليد الكِنانيّ، قال: "أرى صوابه شبه البياض في سواد، وذلك أنّ شدّة البياض في السَّواد لا تُسمّى رُبْدَةً وإنما يقال لهذا: بَلَقَ إذا كان في الجسم، وحُورٌ إذا كان في العين، والرُّبدَةُ إنّما هو شيء من بياض يسير يخالطُ السّواد كلون أكثر النّعام، ومنه قيل للنّعامة: رَبْداءُ، فصوابه شِبْه البياض لا شدّة البياض فيوافق تفسير مُربئدّ.

قال أبو عبيد عن أبي عمرو وغيره: الرُّبْدَةُ: لونٌ بين السّواد والغُبْرة، وقال ابن دُريد: الرُبْدةُ: لونٌ أكدرُ. قال غيرُه: الرُّبْدة: أن يختلط السّواد بكُدْرة. قال الحربي: الرُّبْدَةُ: لون النّعام بعضه أسود وبعضه أبيض، ومنه اربدّ لونُه إذا تغيّر ودخله سواد، وإنّما سُمي النّعام أرْبَد لأنّ أعالي ريشه إلى السّواد، وقال نِفطوَيْه:

المرْبَدّ: الملمَّع بسواد وبياض ومنه تَرَبَّدَ لونُه، أى تلوّن فصار كلون الرّماد"، وهذا – أيضاً – تفسير قول الحربي.

وكذا روينا قوله مُربئدّ، بالهمز، عن أكثر شيوخنا عن العذريّ، وكذا ذكره الحربي وأصله ألاّ يُهْمَز ويكون مُرْبَدّ مثل مُسْوَدّ ومُحْمَرّ، وكذا ذكره أبو عبيد والهروي وصحّحه بعض شيوخنا عن أبي مروان بن سراج؛ لأنّه من اربَدَّ إلاّ على لغة من قال: "احمارّ" لالتقاء السّاكنين، فيقال: اربادّ ومُرْبئدّ.

وروايتنا فيه عن الأسدي عن السّمرقندي وعن الخشني عن الطّبري، وهي رواية ابن سعيد[121] – أيضاً – مُرْبادٌّ، بألف غير مهموز، قال الحربيّ: "يقال: اصفرَّ واحمَّر واخضَرَّ وابيَضَّ واسوَدَّ، هذه الخمسة بغير ألف وما سواها بألف مثل: ادْكانَّ واشهابَّ واصهابَّ، فعلى هذا لا يقال إلاّ اربَادَّ.

وقال أبو عُبيد: "مُرْبَدّ مثل مُحمر ومُصفَر ومبيضٌّ"، وفى حديث بيع الثمرة" حتى تحمارّ وتصفارّ". وقال بعضهم: يقال: احمرَّ الشّيء، فإذا قوي قيل: احمارَّ، فإذا زاد قيل: احمأرَّ. **فعلى هذا تصوَّب جميع الرّوايات ويكون بعضها أبلغ من بعض**[122].

2/ قد يشير إلى صحّة الرّوايتين برواية عن شيخه خارج كتاب صحيح مسلم:

مثاله: قال القاضي: "وروايتنا في هذا عن أكثر شيوخنا " تكسِبُ " بفتح التاّء، وعند بعضهم "تُكسَبُ" بضمّها وبالوجهين **قرأنا الحرف على الحافظ أبى الحسن في غير هذا الكتاب**[123].

ثبوت الرّوايتين عن شيوخه في ضبط اللّفظ وبيان الأشهر منهما –الجمع بينهما–:

مثاله: قال القاضي: " أكثر رواة مسلم يقولونه: عبد، بغير هاء، والصّواب إثباتها[124]، وكذا نبَّهنا عليها الحافظ أبو علي وغيره من متقني شيوخنا، وكذا قرأته في الأمّ على ابن أبى جعفر، وكذا ذكره الجيّانيّ، وهو قول الحفّاظ: أحمد بن حنبل، وابن المدينيّ، وابن معين، والدّارقطنيّ، وعبد الغنيّ بن سعيد، وغيرهم، ثمّ اختلفوا في فتح الباء وإسكانها[125]، فروينا عن: عليّ بن المدينيّ، ويحيى بن معين، وأبى مسلم المستملي، الفتح، وهو الّذي حكاه عبد الغنيّ في كتابه، وكذا وجدته بخطّ شيخنا القاضي الشّهيد، مُتْقَناً في تاريخ البخاريّ، **روينا الإسكان**: عن أحمد بن حنبل وغيره، وبالوجهين ذكره الدّارقطنيّ في مؤتلفه، وقيَّده ابن ماكولا في إكماله، **والفتح أشهر، وكذا رويناه عن أبي عليّ الطّبريّ**[126].

ثالثا التّرجيح بين الرّوايات[127]: وقد اختلف اختياره للرّواية الصّحيحة:

1/ ترجيحه لرواية الجماعة على شيخ واحد:

مثاله: قال القاضي: "وذكر الحديث الآخر عن وائل بن حُجر بمعناه، وسمى فيه الكندي امرأ القيس بن عابس، بياء واحدة وسين مهملة، وصاحبه ربيعةُ بن عَيْدَانَ – بفتح العين المهملة وياء باثنتين تحتها هذا هو صوابه، **واختلفت الرّواية فيه في الأمّ**، فقال زهير: ربيعة بن عِبدان، بكسر العين وباء بواحدة، وقال ابن راهويه: عيْدان على الصواب – كما تقدم.

كذا ضبطناه في الحرفين عن شيوخنا – رحمهم الله – **ووقع عند ابن الحذَّاء عكس ما ضبطناه**، فقال في رواية: زهير عيدان – بالفتح والياء باثنتين، وفى رواية إسحاق بن راهويه عبدان، بالكسر والباء بواحدة. قال الجياني: وكذا في الأصل عن **الجلودي**، والذى صوّبناه أولاً هو قول الدّارقطني، وكذا قيّده هو وأبو نصر ابن ماكولا في المؤتلف ،وابن يونس في التاريخ، وكذا قاله عبد الغنى بن سعيد قال: ويقال فيه: عيدان[128].

استند في ترجيحه أيضا على كتب التّراجم والرجال.

2/ ترجيحه لرواية الواحد أو الأقلّ عن رواية الجماعة: وهذا يدلّ أنّ القاضي لا يختار دائما كثرة الشّيوخ في إثبات الرّواية على صحيح مسلم إذا كانت القرائن تؤيّد رواية الواحد على الجماعة:

أ/ ترجيحه لشيخ واحد على جماعة من شيوخه:

مثاله: قال القاضي: "وذكر فيهم عبد الله **بن مُحْرِزٍ**، كذا سمعناه من **جماعة شيوخنا**، عن شيوخهم الرّواة للكتاب، بحاء ساكنة مهملة، وكسر الراء، وآخِره زاي. **وهو غلط**، وصوابهُ: مُحَرَّر، بفتح الحاء المهملة، وراءين مهملتين، أولاهما مفتوحةٌ مشدَّدة، وكذا البخاريّ في "تاريخه"، وقَيَّده الأمير أبو نصر بن ماكولا، والحافظ الجيانيّ في كتابيهما.

وكذا وقع في روايتنا على الصّواب هنا عن: **الفارسيّ وحده**، فيما سَمِعْتهُ على سفيان بن العاصي عن الشّاشيّ عنه.

وكذا سمعناه من جماعة شيوخنا في كتاب مسلم بعد هذا بيسير، في حديث عبد الله بن المبارك، وذِكره له في " الضّعفاء "، إلاّ فيما حدّثنا به القاضي الشّهيد: أبو عليّ العذريّ فإنّه قال فيه: مُحرِز كما رووه هنا[129].

وقد استند في هذا المثال على ثلاث مرجّحات:

- ضبط الاسم من كتب التّراجم والرّجال.
- ثبوت الرّواية في ضبط الاسم بالسّند عن شيوخه.
- ثبوت الرّواية – ضبط الاسم– في موضع آخر من الكتاب.

مثاله: قال القاضي: "وقوله: " فاحْتفرْتُ كما يحتفِر النّعلب": **رواه عامّة شيوخنا** في الثّلاث كلمات عن العُذْري وغيره بالرّاء، **وسمعناه على الأَسَدي عن أبى اللّيث الشّاشي عن عبد الغافر الفارسي عن الجلوديّ بالزّاي، وهو الصّواب**، ومعناه: تضامتُ وتداخلتُ، ليسع من مدخل الجدول الّذى ذكر، ومنه حديث على: " إذا صلت المرأة فلتحتفز "، أي لتُضامّ وتنزوي إذا سجدت، ويدلّ عليه تشبيهه إيّاه بفعل النّعلب وهو تضامه للدّخول من المضايق[130].

الاستدلال لذلك: ورود اللّفظ في حديث آخر من صحيح مسلم، وسياق الحديث.

ب/ أن تكون رواية الأقلّ أصوب من رواية أكثر المشايخ والرّوّاة:

مثال: قال القاضي:" ذكر مسلم: صالحاً مولى التَّوْأمة، كذا صوابُه بفتح التّاء المشَدَّدة، وإسكان الواو بعدها همزة مفتوحة، وقد تُسَهَّل فَتُفْتح الواو، وتُنْقل عليها حركة الهمزة فيقال: التَّوَّمة، ومن ضمّ التّاء، وهمز الواو أخطأ، **وهى رواية أكثر المشايخ والرّواة**[131]، وكما قُلناه قَيَّده أصحابُ المؤتلف والمختلف، وكذلك أتقنَّاه على أهل المعرفة من شيوخنا[132].

والاستشهاد للرّواية الصّحيحة: بما ورد في كتب التراجم، وسماعه من متقني شيوخه.

3/اختياره في ضبط اللّفظ ما يخالف به كلّ الرّوايات من صحيح مسلم وكتب الحديث:

مثاله: قال القاضي: "وقوله: " إنّما حمله على ذلك الجزع " **كذا روايتنا في هذا الموضع في "الأم " وغيرها من كتب الحديث والخبر عن جملة شيوخنا بالجيم والزّاي**، إلاّ فيما قرأناه على أبي الحسين سراج بن عبد الملك اللّغوي الحافظ في كتاب أبي عبيد الهروي، فإنه ذكره الخَرَعُ – بالخاء والراء– **وكذا نبّهنا عليه غير واحد من شيوخنا أنّه الصّواب**، وحكى أبو سُليمان الخطابيّ

أنَّ ثعلباً كان يقول ذلك، وفسَّره بالضّعف والخور، وقال شمُر بن حَيْدُويه: كلّ رخو ضعيفٌ خريعٌ وخرِعٍ، قال: والخَرَع الدَهَشُ، ومنه قول أبي طالب. فذكره، وفسّرَه بالضَعْفِ والخور[133].

4/ ترجيحه الرّواية عن شيوخه على ما ورد في كافّة الأصول: ثبوت نسخة ورواية عن جماعة من شيوخه يخالف بها كافّة الأصول:

مثاله: قال القاضي: "وقوله: "فلم يزل رسول الله ق يعرضها عليه ويُعيدُ له تلك المقالة " كذا في كافّة الأصول، وعند جماعة شيوخنا وفى نسخة: " ويعيدان له تلك المقالة" **وهو أشبه،** يعني أبا جهل، وابن أبي أميَّة المذكورين أوَّل الحديث، المناقضين للنّبيّ -عليه السّلام- في أمره، ويصحّحه قوله في الأمّ في الحديث الآخر: " ويعودان بتلك المقالة "[134].

استدلّ: بسياق الكلام في هذا الحديث، وبحديث آخر من صحيح مسلم.

5/ قد يتطرّق الاختلاف في الرّواية عن شيوخه مرّتين في ضبط لفظ واحد: أي الاختلاف في اللّفظ مرّة ثانية بعد التّرجيح الأوّل:

مثاله: قال القاضي: "أكثر روّاة مسلم يقولونه: عبد، بغير هاء، والصّواب إثباتها[135]، وكذا نبَّهنا عليها الحافظ أبو علي وغيره من متقني شيوخنا، وكذا قرأته في الأمّ على ابن أبى جعفر، وكذا ذكره الجيّانيّ، وهو قول الحفّاظ: أحمد بن حنبل، وابن المدينيّ، وابن معين، والدّارقطنيّ، وعبد الغنيّ بن سعيد، وغيرهم، **ثمّ اختلفوا** في فتح الباء وإسكانها[136]، فروينا عن: عليّ بن المدينيّ، ويحيى بن معين، وأبى مسلم المستملي، الفتح، وهو الّذي حكاه عبد الغنيّ في كتابه، وكذا وجدته بخطّ شيخنا القاضي الشّهيد، مُتْقَناً فى تاريخ البخاريّ، روينا الإسكان: عن أحمد بن حنبل وغيره، وبالوجهين ذكره الدّارقطنيّ في مؤتلفه، وقيَّده ابن ماكولا في إكماله، **والفتح أشهر، وكذا رويناه عن أبي عليّ الطّبريّ**[137].

6/ تصويبه لِلَفظ قليل الاستعمال غامض المعنى روايةً عن شيوخه: قد يُظن أنّ الرّواية الأخرى أصوب لوضوح المعنى وكثرة استعمال اللّفظ ثمّ توجيه معناه اللّغوي في سياق الكلام:

المثال الأوّل: قال القاضي:" وذكر مسلم عن ابن أبي مليكة: "كتبت إلى ابن عباس أسأله أن يكتب إليَّ كتاباً ويُخفِي عني"، ثمّ قال ابن عبّاس في الخبر: " أختارُ له الأمور اختياراً وأخفي عنه":

هكذا روينا الحرفين عن جميع شيوخنا بالحاء المهملة، إلاّ عن أبى محمّد الخشنيّ، فإنّي قرأتُها عليه بالخاء المعجمة، وكان أبو بحر يحكي لنا عن شيخه: القاضي أبي الوليد الكنَّانيّ، أنّ صوابه بالخاء المعجمة، ومعناه عندي أي: لا تحدّثني بكلّ ما رويته، ولكن أخف بعضه عنّي ممّا لا أحتمله، ولا تراه صواباً، ويدلّ عليه قوله: "أختار له"، **ويظهر لي أنّ رواية الجماعة هي الصّواب، وأنّ معنى أحفى: أي: أنقص، من إحفاء الشّوارب، وهو جَزُّها**، ومنه قولهم في قوله أحفاهُ أي: نقص، أي: أمسك عنّي من حديثك، ولا تكثر عليّ، ويكون الإحفاء: الإلحاح، والاستقصاء، ويكون "عنّي" بمعنى: "عليّ"، أي: استقص ما تحدّثني به، ونخّله[138] عليّ، ومن أجلي، وحكى المفجّعُ اللّغوي في "المنقذ": أحفى فلان على فلان في الكلام: إذا أربى عليه، وزاده"[139].

المثال الثّاني: قال القاضي عياض:" وذكر مسلم عن ابن عون قوله: إن شهراً نزكوه، هذه الرّواية الصّحيحة: بالنّون والزّاي، **وهكذا سماعنا فيه من الأَسَدي، عن السّمرقنديّ، عن الفارسيّ، وكذا قرأناها على ابن أبى جعفر، عن الطّبريّ عن الفارسيّ، عن الجُلُوديّ، وسمعناها من القاضي الصَّدَفيّ وغيره، عن العُذْريّ**".

وسائر الرواة: تركوه: بالتّاء والرّاء.

وبالنّون والزّاي: ذكر هذا الحرف الهرويّ، وفَسَّره، وهو الأشبه بمساق الكلام، ومعناه: طعنوا فيه، وهو مأخوذ من النَّيزَك، وهو الرّمح القصير"[140].

7/ ثبوت الرّواية عن شيوخه بالوجهين في اللّفظ الواحد، والإشارة إلى ترجيح أحدها:

مثاله: قال القاضي: "وذكر مسلم حديث عروة عن عائشة: "كنت أطيّبُ رسول الله ﷺ لحلّه ولِحُرْمه" أي: لإحرامه ولإحلاله منه.

بالوجهين قيَّدناه عن شيوخنا: ضمّ الحاء، وكسرها، وبالضَمّ قيَّده الهرويُّ والخطابيُّ، وخطّأ الخطابيُّ أصحابَ الحديث في كسره، وقيَّده ثابت[141] بالكسر، وحكى عن أصحاب الحَديث ضمَّه وخطَّأهم، وقال: "صوابه الكسر كما قال: "لحله". **وقد جاء في قراءة عبد الله بن مسعود وابن عباس: "وحِرمٌ على قرية": أي: حرام، والحِرمْ والحَرام واحدٌ**[142].

– ذكره لقراءة ابن مسعود دليل على اختياره الضمّ[143].

8/ اختلاف الرّوايات عن شيوخه في ضبط اللّفظ والمعنى وترجيحه بعد التّدقيق والمكاشفة والمباحثة بينه وبين شيوخه:

مثاله: وقوله: " تعرض الفِتَن على القلوب عرض الحصير عوداً عوداً ": قال القاضي: كذا روينا هذا الحرف عن القاضي الشّهيد[144]، بفتح العين والذّال المعجمة في الأمّ، وضبطناه على ابن العاصي وغيره عُودًا عُودًا، بضمّ العين ودال مهملة، ووقع عند بعضهم عَوْداً عَوْدًا، بفتح العين وبالدال المهملة أيضاً، وهو اختيار شيخنا أبو الحسين بن سراج من جميع وجوه رواياته، قال لي: ومعنى تُعرض: أي كأنّها تلصق، بعرض القلوب، أي جانبها، كما يلصق الحصير بجنب النّائم ويؤثّر فيه شدّة لصقها به، قال: وقولة: عَوْداً عوداً: أي: تعاد وتكرر عليه شيئاً بعد شيء. قال: ومن رواه بالذّال المعجمة فمعناه: سؤال الإعاذة، كما يقال: غفراً غفراً وغفرانك، وبذلك انتصب، أي نسألك أن تُعيذَنا من ذلك وأن تغفر لنا.

وأمّا غيره – **ممن باحثناه من شيوخنا وكاشفناه عن هذا وهو الأستاذ أبو عبد الله بن سليمان** – فقال: معناه: تُعرض على القلوب أي تَظْهَرُ لها فتنةٌ بعد أخرى وقوله كالحصير، أي كما ينسج الحصير عوداً عوداً وشطبة بعد أخرى، وعلى هذا تترجّح رواية ضمّ العين وذلك أن ناسج الحصير عند العرب يحتاج إلى مُنَقٍّ للقضبان لأخذ الشّطبِ وهو قشورها ولحاؤها الّتي تصنع منه وينصلح لها، ثم يسكنها النّاسج الحصير، ويعرضها واحداً واحداً، كلما صنع واحدة ونسجها ناوله أخرى[145].

قال الشّاعر: تدرَّع خرصانٌ بأيدي الشوا ... طب في نثرها تدق جماع

والخرصان: القضبان، فشَبَّه عرض الفتن على القلوب واحدةً بعد أخرى بعرض شَطبِ الحصير على صانعيها، قضيباً قضيباً وشَطْبةً شطبة، وهو معنى قوله: عوداً عوداً، **وهكذا معنى الحديث عندي، وهو الّذى يدلّ عليه سياق لفظه وصحّة تشبيهه[146].**

9/ التّدقيق في ضبط اللّفظ عن شيوخه المتقنين:

مثاله: وقوله: " فيخرجون من النّار قد امتَحَشوا " كذا ضبطناه بفتح التّاء والحاء عن **متقني شيوخنا، وهو وجه الكلام**، وكذا ذكره الهروي والخطابي قالا فى معناه: أي احترقوا، والمحش: لهيب من النّار يحرقُ الجلد ويبدي العظم، قال غيرهُ: امتحش الخُبزُ: احترق. قال أبو علي والقتبي:

مَحَشْتْه النّارُ، أي أحرقته، وقال غيرهم: المعروف أمْحَشَتْهُ، وقال صاحب العين: مَحَشَتْهُ لغة، والمعروف أمْحَشَتْه، **وقد رواه لنا بعضُ شيوخنا: امتُحِشُوا**[147].

رابعا: إقراراته واستدراكاته على الإمام المازريّ في كتابه المعلم: لقد كان لشرح القاضي عياض على كتاب المعلم فائدة كبيرة شملت علوما كثيرة، ومنها ما يعود على الرّوايات المختلفة على صحيح مسلم، فكان القاضي عياض إمّا موافقا لروايات المازري معضّدا لها إمّا مخالفا مستدركا عليها أو مهذّبا، وهذا ما سأبينه فيما يأتي مع الأمثلة:

1/ موافقة روايات القاضي عياض لروايات الإمام المازري في شرحه المعلم:

– من الفوائد إقراره لرواية الإمام المازري مع التّصريح بالرّواية عن شيوخه:

مثاله: قال القاضي: قال الإمام أبو عبد الله: قال مسلم في حديث آخر: "حدثني بشر بن الحكم قال: سمعت يحيى القطَّان ضعَّفَ: حكيمَ بن جُبير، وعبدَ الأعلى، وضعّف يحيى: موسى بنَ دينار". وكذا صواب هذا الكلام، وفي أكثر النّسخ: وضعَّف يحيى بن موسى بن دينار، وهذا وهم، وموسى بن دينار هو المكيّ، ضعَّفَه يحيى، وقد نقل أبو جعفر العقيليّ –في كتابه في "الضُّعفاء"– كلام يحيى هذا في موسى بنِ دينار، وعبدِ الأعلى، وحكيمِ بنِ جبير[148].

قال القاضي: **رواية جميع شيوخنا فى "الأمّ" بغير واو على الوهم**، وهذا يُصَحّحُ أنّه من رُواة مسلم، والصواب عندهم[149]ما تقدّم، وكذا صحَّحه الجيانيُّ، والصَّدفيّ وغيره من شيوخنا، ويحيى هو ابن سعيد القطّانُ المذكور أوّلاً[150].

– موافقة القاصي عياض الإمام المازري في تصويبه وإيراد طريقه عن شيوخه للرّواية الصّحيحة:

مثاله: " قال الإمام: قال بعضهم في نسخة الرّازي: روى الزّهري وصالح ابن كيسان، وهو وَهْم، والصّواب صالح بن أبي حسَّان، وهذا الحديث ذكره النّسائي وغيره من طريق ابن وهب، عن ابن أبي ذئب، عن صالح بن أبي حسَّان.

قال القاضي: قال الجيّانيّ: وصالح بن أبي حسَّانَ مدنيّ ثقةٌ، وقال البخاريّ: صالح بن أبي حسَّان سمع سعيد بن المسيّب، وأبا سلمة، روى عنه بُكير بن الأشجّ، وابن أبي ذئب.

قال القاضي: وكذا رويناه على الصّواب عن أبى بحر، عن أبى الفتح الشّاشيّ، عن عبد الغافر الفارسيّ، وكذا روايتنا عن أبي محمّد الخُشنيّ عن أبيه، عن أبي حفص الهَوْزنيّ، عن أبي عبد الله الباجي، عن ابن ماهان"[151].

– موافقة الإمام المازري في ضبط اللّفظ والمعنى مع التّنبيه على الرّواية المرجوحة:

مثاله: "وقوله: " فانطلق يربأ أهلَه ": الرَّبيئةُ: الطليعةُ والعَين.

وأنشد أبو عمر: فأرسلنا أبا عمرو ربيئا ".

قال القاضي: هكذا الرّواية الصّحيحة كما ضبطه وفسَّره، وكذا كان عند شيخنا الخشني، **وكان عند العذْريّ وغيره من الرّواة: "يَرْتَأُ" ولا وجْه له هنا**[152].

2/ استدراكاته على الإمام المازري:

– التّدقيق في نسبة بعض الرّوايات الّتي ذكرها الإمام المازري:

التّنبيه والتّأكيد على أنّ الرّواية عن جميع شيوخه في صحيح مسلم لم يختلف فيها، إنّما وقع الاختلاف خارج الصّحيح:

مثاله: "وقوله: " الكبر بَطَرُ الحقّ وغمُط النّاس ": وفى رواية أخرى: " وغمص النّاس "، قال: ومعنى "بَطر الحقّ": إبطاله، مأخوذ من قول العرب: ذهب دمه بَطْراً وبَطَراً، أي: باطلاً.

قال الهروي: قال الأصمعي: البَطرُ: الحيْرَة، ومعناه: أن يتحيّر عن الحقّ فلا يراه حقّاً. وقال الزّجاج: البَطرُ أن يتكبّر عند الحقّ فلا يقبله.

وقوله: " وغمط النّاس " معناه: استحقارهم واستهانتهم. يقال: غمط النّاس – بطاء غير معجمة – وغمصهم – بصاد غير معجمة – ومعناهما واحد، وكذلك غَمْط النّعمةِ وغمْصُها.

قال القاضي: لم يرو هذا الحديث عن جميع شيوخنا هنا وفى البخاريّ إلا بالطَّاء، وبالطّاء ذكره أبو داود في مصنّفه أيضاً، وذكره أبو عيسى التّرمذي وغيره بالصّاد"[153].

– استدراك القاضي بما ثبت عنده من الرّواية عن شيوخه على الإمام المازريّ في شرحه لصحيح مسلم:

مثاله: قال القاضي:" قال الإمام أبو عبد الله: قال مسلم: "ثنا سلمةُ بن شبيب، ثنا الحميديّ، ثنا سفيان قال: سمعت جابراً يُحدّثُ بنحوٍ من ثلاثين حديثاً، ما أستحلّ أن أذكر منها شيئاً" ... **قال القاضي: الّذي رواه شيوخنا في هذا الخبر عن سفيان: ثلاثين ألف حديث** ... وقد جاء عن جابر في "الأمّ" قبل هذا: "عندي سبعون ألف حديث عن أبي جعفر"[154].

وقد استدلّ لذلك: الرّواية عن شيوخه كما تقدّم، بما ورد في موضع آخر من الكتاب من رواية أخرى.

– استدراكه على الإمام المازري بعدم ثبوت الرّواية وعدم صحّة المعنى:

مثال: " قال الإمام: وقوله في أبي طالب: " وجدتُه في غُمَيَرَاتٍ من النّار"[155]: الغمرات: البقايا، **وفي رواية أخرى: " غمرات منها "[156]**: أي شيء كثير.

قال القاضي: لم نروه إلاّ " غمرات "، وهو الذى يصحُّ به المعنى **ولا وجْه هنا للبقايا**، والغَمْر: كل شيء كثير، والغَمْرُ: الماء الكثير، وفرسٌ غمرٌ كثير، ورجلٌ غمر كثير الجود، ويبيّن صحّته ذكره بعد الضحضاح، وأنّه أخرجه من الغمرات إليه وهو الماء القليل وحديث عمرو بن العاص الّذى ذكره بعد هذا، وغمارُ النّاس: جماعَتُهم[157].

استدلاله: بعدم ثبوت الرّواية عنده، سياق الحديث، وحديث أخر.

– استدراكه على الإمام المازريّ بعدم ثبوت الرّواية مطلقا:

مثاله: "وقوله ق حين سأله أبو ذر: هل رأيت ربَّك؟ قال: "نورٌ أَنّى أراه"، قال الإمام: وفى نسخة: "نُورانيّ ".

قال القاضي: "هذه الرّواية لم تقع إلينا، ولا رأيتُها في شيء من الأصول إلاّ ما حكاهُ الإمام أبو عبد الله"[158].

– التّنبيه على رواية أوردها الإمام المازري في شرحه، وعدم ورودها عن شيوخه في مسلم، وأنهّا رواية خارج الكتاب:

مثاله: "وقوله: " فجثثْتُ منه فَرَقًا "، قال الإمام: يروى: " فحُثِثْتُ " بالحاء غير معجمة، ومعناه: أسرَعْتُ خوفاً منه، ويروى فجُثثت، ويروى: فجئثت.

قال الهروي: يقال: جوَث الرجلُ وجُيئث وجثَّ أي فزع.

قال القاضي: أكثر روايات الرواة في هذا الحرف في الموضعين الأوّلين في الأمِّ " فجُئثت " بالجيم وهمزة مكسورةٍ بعدها وثاءٍ مثلّثة، وكذا للعذري في الموضع الثّالث، وعند الجماعة: " فَجُثِثتُ " بالجيم وتاءين معجمتين بثلاثٍ، وكذا عند السّمرقندي في الثّلاثة مواضع، قال الكسائي: المجؤوثُ والمجثوثُ المذعورُ الفَزِع. **ولم يقيّد عن أحدٍ من شيوخنا بالحاء المهملة في مسلم، لكنه وقع كذلك للقابسي في موضع في البخاري، وفسَّرَه**[159].

رابعا: إثبات الفروق بين رواية ابن سفيان ورواية ابن ماهان– أشهر روايتين على صحيح مسلم –:

1/ ترجيح رواية ابن ماهان – القلانسي– عن الجلودي – ابن سفيان–[160]:

مثاله: قال القاضي: "وذكر الحديث الآخر عن وائل بن حُجر بمعناه، وسمى فيه الكندي امرأ القيس بن عابس، بياء واحدة وسين مهملة، وصاحبه ربيعةُ بن عَيْدَانَ – بفتح العين المهملة وياء باثنتين تحتها هذا هو صوابه، **واختلفت الرّواية فيه في الأمّ**، فقال زهير: ربيعة بن عِبدان، بكسر العين وباء بواحدة، وقال ابن راهويه: عيْدان على الصواب – كما تقدم.

كذا ضبطناه في الحرفين عن شيوخنا – رحمهم الله – **ووقع عند ابن الحذَّاء عكس ما ضبطناه**، فقال في رواية: زهير عيدان – بالفتح والياء باثنتين، وفى رواية إسحاق بن راهويه عبدان، بالكسر والباء بواحدة. قال الجيّاني: وكذا فى الأصل عن **الجلودي، والّذي صوّبناه أولاً** هو قول الدّارقطني، وكذا قيّده هو وأبو نصر بن ماكولا في المؤتلف وابن يونس في التّاريخ، وكذا قاله عبد الغنى بن سعيد قال: ويقال فيه: عيدان [161].

2/ ترجيح رواية ابن سفيان على رواية ابن ماهان – القلانسي–:

مثاله: "وقوله: " فاحْتفرْتُ كما يحتفِر الثّعلب ": **رواه عامّة شيوخنا** في الثّلاث كلمات عن العُذْري وغيره بالرّاء، **وسمعناه على الأَسَدي عن أبي اللّيث الشّاشي عن عبد الغافر الفارسي عن الجلوديّ بالزّاي، وهو الصّواب،** ومعناه: تضامتُ وتداخلتُ، ليسع من مدخل الجدول الذى ذكر، ومنه حديث علي: " إذا صلَّتِ المرأة فلتحتفز "، أي لتُضامّ وتنزوي إذا سجدت، ويدل عليه تشبيهه إيّاه بفعل الثّعلب وهو تضامه للدّخول من المضايق[162].

خامسا: من الفوائد المتفرّقة في إيراد الرّوايات:

توجيه سبب التّصحيف الواقع في بعض الرّوايات:

– **مثاله: قال القاضي:** "وقال مسلم في النّهي عن التّحدُّث بالأخبار الضّعيفة كلاماً، قال في آخره: "أو يستعمل بعضَها، أو أقلّها، أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها" **كذا رواية شيوخنا عن الدّلابيّ، وهو مختلّ مصحّف غير مستقيم، والصّواب روايتهم عن الفارسيّ:** "ولعلّها أو أكثرها أكاذيبُ" **وأظنّ اللّام انفصلت مماّ بعدها من لعلّها، فقرأه: أقلّها وغرَّه ذكر: "أكثَرها" بعدُ**[163].

– يستفاد أنّ من صنيع شيوخه إثبات الرّواية كما سمعت عن الشّيوخ دون تغيير ثمّ بيان الصّواب فيها:

مثاله: قال القاضي: وذكر مسلم عن ابن المبارك: "رأيتُ رَوح بن غُطَيفٍ" كذا صوابهُ: بالغين المعجمة المضمومة، والطّاء المهملة المفتوحة، **ورواية كافّة شيوخنا فيه عن العذريّ، والطّبري، والسّمرقنديّ بضاد معجمة، وهو خطأ، وثبَّتَنَا مُتقِنوهم على الصّواب المتقدِّم فيه،** وقد ذكره البخاريّ في تاريخه الكبير، وقال: هو منكر الحديث"[164].

الخاتمة:

وتتضمّن أهم النّتائج الّتي توصّلت إليها في هذا البحث، والتّوصيات:

– يعتبر شرح القاضي عياض إكمال المعلم من أهمّ الشروح على صحيح مسلم، ومصدرا لشروح العلماء بعده.

– تعدّ نسخ وروايات القاضي عياض على صحيح مسلم مصدرا في تحقيق وضبط وتصويب نصوصه.

–حفظ لنا القاضي عياض بأسانيده عن شيوخه روايات كثيرة لصحيح مسلم تفرّد بها عن علماء عصره ومن بعدهم.

–تعدُّ روايات ونسخ القاضي عياض مصدرا هامّا، حفظ لنا رواية المغاربة – القلانسي– بطرقه المختلفة، مقارنا لها لرواية المشارقة –ابن سفيان–.

–إنّ أسانيد وروايات القاضي عياض عن شيوخه لِأَبرز روايتين على صحيح مسلم — القلانسي، وابن سفيان– جعلته مصدرا لإثبات الفروق، وتصويب الأخطاء، والتّصحيفات بين نسخ الرّوايتين.

–لقد استطاع القاضي عياض بأسانيده عن شيوخه أن يُهذِّب ويُصحِّح ويقارن ويستدرك على روايات شيخه المازري في شرحه: "المعلم على صحيح مسلم".

–إنّ معيار اختيار القاضي عياض بين الرّوايات عن شيوخه ونسخه على صحيح مسلم اختلف من موضع لآخر، أثبت فيه دقّة نظره، وتمحيصه، وسعة اطّلاعه، واتّساع فهمه.

–تعدّ روايات ونسخ القاضي عياض في شرحه إكمال المعلم منهجا تطبيقياّ عمليّا لما أصّله ورجّحه من منهج في تحقيق النّصوص في كتبه: ككتاب الإلماع، فمنهجه متكامل رواية ودراية في التّحقيق.

–إن جمع هذه الرّوايات المختلفة للقاضي عياض عن شيوخه تدفع كثيرا من الانتقادات والشبهات الموجَّهة على صحيح مسلم في عصرنا الحالي.

التّوصيات:

– أوصي بطباعة صحيح مسلم طبعات متعدّدة برواياته المختلفة: يحتاج طلبة العلم والعلماء إلى طباعة علميّة لصحيح مسلم برواية القلانسي — رواية المغاربة– استقلالا، بالاعتماد على النّسخ المخطوطة، وشروح العلماء، خاصّة القاضي عياض.

– كما أوصي ببحث استقرائي يتتبّع فيه كلّ روايات القاضي عياض على صحيح مسلم من خلال كتبه كلّها وترتيبها وإبراز فوائدها على صحيح مسلم وكتاب المعلم وغيرها من الكتب، وفي الردّ على الشّبهات والانتقادات الموجّهة لصحيح مسلم.

– كما أوصي في الأخير بدراسة قواعد التّحقيق الّتي قرّرها القاضي عياض في شرحه، مع ذكر الأمثلة التّطبيقية لذلك.

قائمة المصادر والمراجع:

– **ابن الأبار**، محمّد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت: 658هـ)، معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، ط.1، مصر، مكتبة الثقافة الدينية، 1420هـ – 2000م.

– **ابن بشكوال**، خلف بن عبد الملك، أبو القاسم، (ت: 578 هـ)، الصّلة في تاريخ أئمة الأندلس، تحقيق: السيد عزّت العطّار الحسيني، ط.2، مكتبة الخانجي، 1374هـ – 1955م.

– البشيرعلي حمد التّرابي، القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث دراية ورواية، ط.1، دار ابن حزم، بيروت– لبنان، 1418هـ–1997م.

– **الجيّاني**، الحسين بن محمد الغسّاني، أبو علي (ت: 498 هـ)، تقييد المهمل وتمييز المشكل، تحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، ط.1، دار عالم الفوائد، 1421 هـ – 2000 م.

– **الحموي**، شهاب الدّين، ياقوت بن عبد الله الرومي، أبو عبد الله، (ت: 626هـ)، معجم البلدان، ط.2، بيروت، دار صادر، 1995م.

– **الخطّابي**، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، أبو سليمان (ت: 388هـ)، غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، عبد القيوم عبد ربّ النبي، دمشق: دار الفكر، 1402هـ – 1982م.

– **الخطيب البغدادي**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت: 463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط.1، 1422هـ – 2002 م.

– **ابن خلكان**، شمس الدّين أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أبي بكر، الإربلي، أبو العبّاس، (ت: 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، 1900م.

– **الذهبي**، شمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، أبو عبد الله، (ت.748هـ)، سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط.3، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ / 1985م.

–**الزّركلي**، خير الدّين بن محمود بن محمّد بن عليّ بن فارس، الدّمشقي (ت: 1396هـ)، الأعلام، ط.15، دار العلم للملايين، 2002 م.

– **شواّط**، حسين بن محمد، منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم –رسالة دكتورا–، ط.1، دار ابن عفان، 1414هـ – 1993م.

–**ابن الصلاح**، تقي الدين عثمان بن عبد الرّحمن، أبو عمرو، (ت: 643هـ)، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، ط.1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1404.

–**الضبّي**، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر، (ت:599هـ)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، مصر، دار الكاتب العربي، 1967م.

-**عياض**، بن موسى اليحصبي، (ت: 544هـ)، إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم –كتاب الإيمان، تحقيق: حسين بن محمّد بن محمّد شواط، ط.1، الرياض، دار الوطن، 1417 هـ.

- **عياض**، بن موسى اليحصبي (ت: 544هـ)، إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم- مقدمة إكمال المعلم-، حسين بن محمد شوّاط، –رسالة دكتورا-، ط.1، دار ابن عفان، 1414هـ - 1993م.

- **عياض**، بن موسى اليحصبي (ت: 544هـ)، إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، تحقيق: يحْيَى إِسْمَاعِيل، ط.1، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1419هـ - 1998م.

- **عياض**، بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت: 544هـ)، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر ط.1، دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس، 1379هـ - 1970م.

- **عياض**، بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السّبتي، أبو الفضل (ت: 544هـ)، الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق: ماهر زهير جرار، ط.1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1402هـ - 1982م.

- **عياض**، بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السّبتي، أبو الفضل (ت: 544هـ)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة - تونس-، ودار التّراث - القاهرة-، 1978هـ.

-**ابن فرحون**، إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدّين اليعمري (ت: 799هـ)، الدّيباج المذَهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: محمّد الأحمدي، مصر، دار التّراث للطّبع والنّشر.

– الفيروزآبادي، مجد الدّين محمد بن يعقوب، أبو طاهر (ت: 817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: محمّد نعيم العرقسُوسي، ط.8، بيروت: مؤسّسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 1426 هـ - 2005 م.

– القرطبي، أحمد بن عمر بن إبراهيم، أبو العبّاس (ت: 656 هـ)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محيي الدّين ديب ميستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم بزال، ط.1، دمشق-بيروت: دار ابن كثير، دمشق – بيروت: دار الكلم الطيب، 1417هـ - 1996م.

– كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، - بيروت، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي. 1376 هـ، 1957م.

- **مسلم**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: 261 هـ)، مقدمة المسند الصحيح 1/ 315، تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، ط.1.

–المقري، شهاب الدّين أحمد بن محمّد بن أحمد بن يحيى، التّلمساني، أبو العباس، (ت: 1041هـ)، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تحقيق: مصطفى السّقا، إبراهيم الأبياري، عبد العظيم شلبي، مصر، مط.لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1358هـ - 1939م.

– محمد مخلوف، بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم، (ت: 1360هـ)، شجرة النور الزّكية في طبقات المالكية، تعليق: عبد المجيد خيالي، ط.1، لبنان، دار الكتب العلمية، 1424 هـ - 2003 م.

- مصدق أمين عطية الدوري، رواية صحيح مسلم من طريق ابن ماهان مقارنة برواية ابن سفيان، كلية التربية - جامعة تكريت - قسم علوم القرآن - تخصص الحديث النبوي الشريف، إشراف: محمد إبراهيم خليل السّامرائي، (1432هـ - 2010م).

–النباهي، عليّ بن عبد الله بن محمّد بن محمّد ابن الحسن الجذامي المالقي الأندلسيّ، أبو الحسن، (ت: نحو 792هـ)، تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، تحقيق: لجنة إحياء التّراث العربي في دار الآفاق الجديدة، ط.5، - بيروت، لبنان، دار الآفاق الجديدة، 1403هـ -1983م.

–النّووي، محيي الدّين يحيى بن شرف، أبو زكريا (ت: 676هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط.2، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1392هـ.

المقالات العلمية:

– **بشير بورشاق**، مقال علمي: مسلك القاضي عياض(ت:455هـ) في بيان اختلاف روايات صحيح مسلم من خلال كتابه مشارق الأنوار، مج. 25، ع.59، 2021.

–**عبد الله بن محمد حسن دمفو**، إبراهيم بن محمد بن سفيان رواياته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة: الثالثة والثلاثون، ع. 111، 1421هـ/2001م.

---

[1] من قول ابن سيرين. أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: 261 هـ)، مقدمة المسند الصحيح 1/ 315، تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، ط.1، 1435 هـ –2013م.

[2] انظر: ص: 230– 232.

[3] (عِياض: بكسر العين المهملة، وفتح الياء المثنّاة من تحت، وبعد الألف ضاد معجمة. اليَحصبي: بفتح الياء المثناة من تحت، وسكون الحاء المهملة، وضم الصّاد المهملة، وفتحها وكسرها، وبعدها ياء موحدة، نسبة إلى يحصب بن مالك: قبيلة من حمير. وسبتة: مدينة مشهورة. وغرناطة: مدينة بالأندلس، وهي بفتح الغين المعجمة، وسكون الرّاء المهملة، ثم نون مفتوحة بعدها ألف، وبعد الألف طاء مهملة، ثم هاء، ويقال فيها: إغرناطة: بألف قبل الغين). انظر: **الحموي**، شهاب الدّين، ياقوت بن عبد الله الرومي، أبو عبد الله، (ت: 626هـ)، معجم البلدان، ط.2، بيروت، دار صادر، 1995م، **ابن خلكان**، أبو العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أبي بكر، الإربلي، (ت: 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، 1900م، 3/ 483، **ابن فرحون**، إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدّين اليعمري (ت: 799هـ)، الدّيباج المذَهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: محمّد الأحمدي ، دار التّراث للطّبع والنّشر، القاهرة، 51/2.

[4] (وقيل هو: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو)، انظر: **ابن الأبار**، محمّد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت: 658هـ)، معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، مكتبة الثقافة الدينية – مصر–، ط.1، 1420هـ – 2000م، ص/ 294. ابن خلكان، وفيات الأعيان 3/ 483، جاء في كتاب: أزهار الرّياض في أخبار القاضي عياض: "ورأيت في تاريخ الشّمس ابن خلكان المسمّى: " وفيات الأعيان " في تعداد آباء القاضي عياض خلاف ما سبق، ولا أدري هل ذلك تحريف من النّاسخ، أو هو من المؤلف؟ ... على إنَّ ابن خلكان، وغيره من المشارقة، ربما يقع لهم الغلط في تاريخ أهل المغرب لبعد الديار، ولغير ذلك ممّا لا يخفى على ممارس علم التّاريخ، كما إنَّ كثيرا من المغاربة لا يحرّرون تاريخ المشارقة"، **المقري**، أبو العباس: شهاب الدّين أحمد بن محمّد بن أحمد بن يحيى، التّلمساني، (ت: 1041هـ)، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تحقيق: مصطفى السّقا – إبراهيم الأبياري – عبد العظيم شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة–، 1358هـ – 1939م، 1/ 25.

[5] انظر: **ابن بشكوال**، أبو القاسم: خلف بن عبد الملك، (ت: 578 هـ)، الصّلة في تاريخ أئمة الأندلس، تحقيق : السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط.2، 1374هـ – 1955م، (ص: 429–430)، **الضبّي**، أبو جعفر: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، (ت: 599هـ)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكاتب العربي – القاهرة–، سنة: 1967 م، ص: 437، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 3/ 483، **النباهي**، أبو الحسن: عليّ بن عبد الله بن محمّد بن محمّد ابن الحسن الجذامي المالقي الأندلسيّ (ت: نحو 792هـ)، تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، تحقيق: لجنة إحياء التّراث العربي في دار الآفاق الجديدة، النا دار الآفاق الجديدة – بيروت/لبنان، ط.5، 1403هـ –1983م، ص: 101، ابن فرحون، الدّيباج، 46/2، المقري، أزهار الرّياض،23/1، 24، **الزّركلي**، خير الدّين بن محمود بن محمّد بن عليّ بن فارس، الدّمشقي (ت: 1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط.15 – 2002 م، 99/5، **كحالة**، عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، 8/ 16.

[6] ابن بشكوال، الصّلة، ص: 430، انظر: أبو جعفر الضبي، بغية الملتمس، ص: 437، ابن الأبار، معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، ص: 294، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 485/3، وقال غيره: أنّ مولده كان في شهر شعبان، سنة ستٍّ وتسعين، وأربعمائة، انظر: ابن فرحون، الدّيباج، 51/2، عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، 8/ 16.

[7] ابن فرحون، الديباج، 46/2.

[8] المقّري، أزهار الرياض، 7/3، انظر: ابن بشكوال، الصّلة، ص: 430.

[9] انظر: ابن بشكوال، الصّلة: ص: 429- 430، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 485/3، ابن فرحون، الديباج، 46/2، المقّري، أزهار الرياض، 11/3.

[10] انظر: ابن بشكوال، الصّلة، ص: 429- 430، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 485/3، ابن فرحون، الديباج، 46/2، المقّري، أزهار الرياض، 11/3.

[11] - ابن فرحون، الديباج، 48/2.

[12] انظر: الضبي، بغية الملتمس، ص: 437، ابن بشكوال، الصلة، ص: 430، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 3/ 483، ابن فرحون، الديباج، 48/2، المقري، أزهار الرياض، 3/ 12، 13، 20، 21، عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، 8/ 16.

[13] ابن فرحون، الديباج، 47/2، انظر: الزركلي، الأعلام، 99/5.

[14] **محمد مخلوف**، بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم، (ت: 1360هـ)، شجرة النور الزّكية في طبقات المالكية، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية- لبنان-، ط.1، 1424 هـ - 2003 م، 205/1.

[15] - ابن فرحون، الديباج، 47/2، انظر: ابن الأبار، (ت: 658هـ)، معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، ص: 294.

[16] انظر: **عياض**، بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، (ت:544هـ)، الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، ط.1، 1402هـ - 1982م، ابن بشكوال (ت: 578 هـ)، الصّلة، ص: 429-430، ابن الأبار، ت: 658هـ، معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، ص: 294، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 3/ 483، ابن فرحون، الديباج، 47/2.

[17] عياض، الغنية، 27/1.

[18] عياض، الغنية، 46/1. وسيأتي ذكر مزيد من شيوخه عند ذكر أسانيده إلى صحيح مسلم.

[19] ابن فرحون، الدّيباج المذَهَّب، 2/ 266.

[20] المصدر السابق، 2/ 259.

[21] المصدر السابق، 211/1.

[22] ابن خلكان، وفيات الأعيان 3/ 483، ابن فرحون، الديباج، 48/2.

[23] انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان 3/ 483، ابن فرحون، الدّيباج، 49/2، الزركلي، الأعلام، 99/5.

[24] انظر: ابن بشكوال، الصّلة: ص/ 430، ابن خلكان، وفيات الأعيان،485/3، ابن فرحون، الديباج، 51/2، الزّركلي، الأعلام، 99/5.

[25] عياض، إكمال المعلم، ت، شواط، ص، 81/1.

[26] انظر: المصدر السابق.

[27] مصادر ترجمة القاضي عياض. انظر: ابن فرحون، الديباج، 2/ 48، حاجي خليفة، كشف الظنون، 555/1، محمد مخلوف، شجرة النّور الزّكية، 205/1، البغدادي، هدية العارفين، 805/1، البشيرعلي حمد التّرابي، القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث دراية ورواية، دار ابن حزم، بيروت– لبنان–، ط.1، 1418 هـ–1997م، ص: 254.

[28] انظر: ابن فرحون، الديباج، 2/ 48، محمد مخلوف، شجرة النّور الزّكية، 205/1.

[29] **شواّط**، حسين بن محمد، منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم –رسالة دكتورا–، ط.1، دار ابن عفان، 1414هـ - 1993م، 164/1.

[30] – عياض، إكمال المعلم، ت، شواط، ص، 72/1، ت. يحي إسماعيل، 71/1. عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت: 544هـ)، شَرْحُ صَحِيح مُسْلِمٍ، المسَمَّى إِكمَالُ المعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، تحقيق: يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط.1، 1419 هـ - 1998 م.

[31] عياض، إكمال المعلم، ت، شواط، ص، 78،79/1، ت. يحي إسماعيل، 73/1.

[32] ابن فرحون، الديباج، 2/ 48، محمد مخلوف، شجرة النّور الزّكية، 205/1.

[33] انظر: شواط، منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض، 169/1.

[34] انظر: عياض، إكمال المعلم، 1/ 72– 79، البشير الترابي، القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث دراية ورواية، ص: 265، شواط، منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض، 1/ 164، 165.

[35] انظر: البشير الترابي، القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث دراية ورواية، ص: 277، 281، شواط، منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض، ص: 326–330، 333، 370، 374، يحي إسماعيل، مقدمة تحقيق إكمال المعلم، 24/1–33.

[36] انظر: ابن الصلاح، الصيانة، ص: 106، المنهاج 1/ 11، عياض، الغنية– سند القاضي إلى ابن سفيان– ص: 35، شواط، منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض ص: 64، عبد الله بن محمد حسن دمفو، إبراهيم بن محمد بن سفيان رواياته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة: الثالثة والثلاثون، العدد 111 - 1421هـ/2001م، ص: 173 –174، محمد بن زين العابدين رستم، صحيح الإمام مسلم في الأندلس رواية ودراية من القرن الخامس إلى القرن الثامن الهجري، ص: 263.

– أما ترجمة مكي، فهو: مكي بن عبدان بن محمد بن بكر بن مسلم أبو حاتم التميمي النيسابوري، المحدث، الثقة، المتقن، ت: 325 هـ . الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت: 463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط.1، 1422هـ- 2002م، 15/ 148، الذهبي، سير أعلام النبلاء هي 70/15

[37] شواط، منهجية فقه الحديث ص: 64.

[38] ابن الصلاح، الصيانة ص: 106.

[39] الغنية، ص:37.

[40] أما الرواية الثّالثة هي لأبي حاتم مكي بن عبدان التميمي ت:325 هـ، لم أذكرها لأني اقتصرت على روايات القاضي عياض.

[41] هو: الإمام، القدوة، الفقيه، العلامة، المحدث، الثقة، أبو إسحاق؛ إبراهيم بن محمد بن سفيان النّيسابوري، فرغ من سماع صحيح مسلم سنة: 257هـ، (ت:308). انظر: **ابن الصلاح**، تقي الدين عثمان بن عبد الرّحمن، أبو عمرو، (ت: 643هـ)، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الطّط.1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1404، ص:106، **النّووي**، محيي الدّين يحي بن شرف، أبو زكريا (ت: 676هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط.2، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392. 1/ 10، **الذهبي**، شمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، أبو عبد الله، (ت:

748هـ)، سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة: الثالثة، مؤسسة الرسالة، 1405هـ / 1985م، 14/ 311.

[42] انظر: عياض، الغنية، ص: 35، عياض، مشارق الأنوار، 40/1، المنهاج، 11/1، شواط، منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض، ص.64.

[43] ينظر دمفو، إبراهيم بن محمد بن سفيان رواياته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم، ص: 175.

[44] ينظر: المرجع السابق، ص: 177-178.

[45] الصّيانة، ص: 106.

[46] رغم شهرته إلاّ أنه لا توجد له ترجمة موسّعة في المصادر، ولم أجد من ذكر تاريخ وفاته، انظر ترجمته: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين (ات: 643هـ)، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1408، ص: 111.

[47] انظر: ابن الصلاح، الصيانة ص: 111، المنهاج 11/1، دمفو، إبراهيم بن محمد بن سفيان رواياته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم ص: 176، شواط، منهجية فقه الحديث ص: 70، مصدق أمين عطية الدوري، رواية صحيح مسلم من طريق ابن ماهان مقارنة برواية ابن سفيان، كلية التربية – جامعة تكريت – قسم علوم القرآن – تخصص الحديث النبوي الشريف، إشراف: محمد إبراهيم خليل السّامرائي، (1432هـ – 2010م)، ص:62.

[48] مشارق الأنوار، 1/ 10.

[49] انظر: الجياني، تقييد المهمل، ص: 66، عياض، مشارق الأنوار، 10/1، ابن الصلاح، الصّيانة، ص: 111، النّووي، المنهاج، 1/ 11-12، دمفو، إبراهيم بن محمد بن سفيان رواياته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم، ص: 177-178. يوجد في هذا الموضوع رسالة ماجستير للطالب: مصدق أمين عطية الدوري واية صحيح مسلم من طريق ابن ماهان مقارنة برواية ابن سفيان –رسالة ماجستير– كلية التربية – جامعة تكريت– قسم علوم القرآن – تخصص الحديث النبوي الشريف، بإشراف: محمد إبراهيم خليل السامرائي، سنة: (1432 هـ – 2010م).

[50] إكمال المعلم، 85/1.

[51] المصدر السابق، 85/1.

[52] هو: القاضي الشّهيد الحافظ: أبو علي الحسين بن محمد بن فيره بن حيون الصّدفي المعروف، بابن سكرة: (ت: 514). انظر: عياض، الغنية، 129/1، ابن بشكوال، الصلة، ص: 143، الضبي، بغية الملتمس، ص: 269.

[53] – إكمال المعلم 85/1-86.

[54] هو: الفقيه الرّاوية أبو بحر سفيان بن العاصي بن أحمد بن العاصي بن سفيان بن عيسى بن عبد الكبير بن سعيد الأسدي، (ت:520 هـ). انظر: عياض، الغنية، 205/1، ابن بشكوال، الصلة، ص: 225، الضبي، بغية الملتمس، ص: 304.

[55] إكمال المعلم، 86/1-87.

[56] المصدر السابق، 87/1، الخشنيّ: هو الفقيه: أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله الخشني، المعروف بابن أبي جعفر: (ت: 526). انظر: عياض، الغنية، 1/ 154، ابن بشكوال، الصلة، ص: 284. الضّبي، بغية الملتمس، ص: 338.

[57] إكمال المعلم، 87/1.

[58] المصدر السابق.

[59] المصدر السابق.

[60] المصدر السابق، 1/ 88-89. ابن عتّاب: هو الفقيه: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن الجذامي، (ت: 520هـ). انظر: عياض، الغنية، 1/ 162، ابن بشكوال، الصلة، ص: 332، الضّبي، بغية الملتمس، ص: 357.

[61] إكمال المعلم، 1/ 88-89.

[62] المصدر السابق.

[63] هو الفقيه القاضي أبو عبد الله محمد بن عيسى بن حسين التّميمي، (ت:505هـ). انظر: عياض، الغنية، 1/ 27، ابن بشكوال، الصلة، ص: 572.

[64] إكمال المعلم 1/ 89.

[65] هو الشيخ الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني، المعروف بالجياني، (ت: 498 هـ). انظر: عياض، الغنية، 1/ 138، ابن بشكوال، الصلة، ص:141، الضّبي، بغية الملتمس، ص: 265.

[66] إكمال المعلم،89/1. وفيه "القايم"، وهوخطأ مطبعي، والصّواب ما أثبت.

[67] إكمال المعلم، 89/1.

[68] المصدر السابق.

[69] -إكمال المعلم، 1/ 90- 91.

[70] سبق قريبا ترجمتهم جميعا.

[71] إكمال المعلم، 1/ 91.

[72] قال شواط هامش 3: هكذا في الأصول والصواب أحمد بن محمد 92/1 انظر: عياض، الغنية، ص: 36، ابن الصلاح، الصيانة، ص: 111.

[73] إكمال المعلم، 1 /92.

[74] المصدر السابق.

[75] المصدر السابق،1/ 92-3-93.

[76] أي: ابن سفيان والقلانسي.

[77] إكمال المعلم، 92/1. انظر: سنده مشارق الأنوا، 1/ 40 -42، الغنية، ص: 35-37.

[78] هذه بعض العبارات والألفاظ من خلال الأمثلة في الجزء الّذي قمت بدراسته في هذا المقال فقط شرح القاضي عياض للمقدّمة، وكتاب الإيمان من كتاب المعلم – فيما يختصّ بالرّوايات عن شيوخه –.

[79] عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت: 544هـ)، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر الطبعة: الأولى، دار التراث / المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس، سنة النّشر: 1379هـ – 1970م، ص: 185- 186.

[80] المصدر السابق، ص: 186.

[81] الصدر السابق.

[82] المصدر السابق، ص: 186-187.

[83] عياض، إكمال المعلم 1/ 177، 170/1.

[84] المصدر السابق، 1/ 208 -210.

[85] المصدر السابق، 2/ 552.

[86] المصدر السابق، 244/2.

[87] المصدر السابق، 2/ 571.

[88] المصدر السابق، 216/1-217.

[89] المصدر السابق، 294/1.

[90] إكمال المعلم، 578/1.

[91] المصدر السابق، 1/ 208 -210.

[92] المصدر السابق، 2/ 552.

[93] المصدر السابق، 1/ 293-294.

[94] المصدر السابق، 2 / 883-884.

[95] المصدر السابق، 170/1.

[96] المصدر السابق، 218/1.

[94] المصدر السابق، 1/ 177.

[98] المصدر السابق، 887/1.

[99] المصدر السابق، 1/ 197-198.

[100] المصدر السابق، 2/ 647-649.

[101] المصدر السابق، 1/ 304.

[102] كما ذكرت في مقدمة المقال أنني قد استفدت في هذا المبحث من دراستين: ما كتبه د. حسين شواط في كتابه " منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض "، ص: 230- 232، مقال علمي لبشير بورشاق، د. حمزة عواد، بعنوان: مسلك القاضي عياض 455هـ في بيان اختلاف روايات صحيح مسلم من خلال كتابه مشارق الأنوار، نشر في مجلة المعيار، مجلد 25، العدد: 59، السنة: 2021.

[103] إكمال المعلم، 244/2.

[104] المصدر السابق، 294/1.

[105] المصدر السابق، 172/1.

[106] المصدر السابق، 1/ 210.

[107] المصدر السابق، 172/1.

[108] المصدر السابق، 2/ 215.

[109] المصدر السابق، 2 /244.

[110] المصدر السابق، 211/2.

[111] المصدر السابق، 171/1.

[112] المصدر السابق، 1/ 294.

[113] المصدر السابق، 244/2.

[114] المصدر السابق، 1/ 239-240.

[115] سبق التّنبيه على فوائد ذكر الرّواية المصحّفة أو المرجوحة.

[116] إكمال المعلم، 170/1.

[117] المصدر السابق، 218/1.

[118] المصدر السابق، 2/ 800.

[119] المصدر السابق، 1/ 177.

[120] المصدر السابق، 1/ 205، قال ابن الصلاح، الصيانة، ص:118: "رَوَاهُ الْحَافِظ الْكَبِير أَبُو نعيم الْأَصْبَهَانِيّ فِي كِتَابه الْمُسْتَخْرج على كتاب مُسلم فِي حَدِيث سَمُرَة بن جُنْدُب الْكَاذِبين على التَّثْنِيَة فَحسب ...ثمَّ ذكره فِي رِوَايَته إِيَّاه من حَدِيث الْمُغيرَة بن شُعْبَة فَهُوَ أحد الْكَاذِبين أَو الْكَاذِبين على الترديد بَين التَّثْنِيَة وَالْجمع"، ينظر أيضا النووي: المنهاج، 1/ 64 65.

[121] – وهو من شيوخه.

[122] إكمال المعلم، 1/ 575- 578، هذا التفصيل في ذكر الاختلاف بين الروايات لاحتمال صحة كل العاني.

[123] المصدر السابق، 637/1.

[124] هذا الاختلاف الأوّل عن شيوخه في الرواية وبيان الراجح.

[125] أي: بعد ذكر اختلاف شيوخه في لفظ وبيان الراجح منهما، يعاود ذكر خلاف آخر في الرّواية الّراجحة عن شيوخه.

[126] إكمال المعلم، 1/ 208 –210، ينظر: ابن الصّلاح، الصّيانة، ص: 119.

[127] سبق الإشارة إلى مسلكه في ترجيح الرّواية.

[128] إكمال المعلم، 2/ 552.

[129] المصدر السابق،171/1–172، انظر: ابن الصلاح، الصيانة، ص: 117، النووي، المنهاج، 57/1.

[130] إكمال المعلم، 2 /244.

[131] ينظر: الجياني، تقييد المهمل، 144/1، قال ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم ص: 126–127: "صَالح مولى التوءمة يُقَال فِيهِ التؤمة بِضَم التَّاء وهمزة على الْوَاو مَفْتُوحَة وَقَالَهُ كَذَلِك كثير من الروَاة والمشايخ وَهُوَ خطأ، وَالصَّوَاب التوءمة بِفَتْح التَّاء ثمَّ وَاو سَاكِنة ثمَّ همزَة مَفْتُوحَة وَقد تطرح الْهمزَة وتنتقل فتحتها إِلَى الْوَاو".

[132] إكمال المعلم، 1/ 293–294.

[133] المصدر السابق، 210/2–211، ينظر ابن الصلاح، الصيانة، ص:171، النووي، المنهاج، 216/1

[134] إكمال المعلم 2/ 214- 215.

[135] هذا لاختلاف الأول عن شيوخه في الرواية وبيان الراجح.

[136] هذا الاختلاف الثّاني في اللّفظ بعد التّرجيح.

[137] إكمال المعلم، 1/ 208 –210، ينظر: ابن الصلاح، الصيانة، ص: 119.

[138] أي: صفاه واختاره. القاموس المحيط، ص: 1061.

[139] إكمال المعلم، 216/1–217، قد خالفه ابن الصلاح، الصيانة ص 121: "وَهَذَا تكلّف لَيست فِيهِ رِوَايَة مُتَّصِلَة الْإِسْنَاد نضطر إِلَى قبُوله"، ومثله النّووي، المنهاج 83/1.

[140] – إكمال المعلم، 1/ 239–240، قال ابن الصلاح، الصيانة ص: 122: "وَرَوَاهُ كثير من رُوَاة مُسلم تَرَكُوهُ بِالتَّاءِ وَالرَّاءِ وَهُوَ تَصْحِيف".

[141] هو السرقسطي الأندلسي.

[142] إكمال المعلم،1/ 328–329، الحُرم بالضم الاحرام والحِرم بالكسر الحرام. ينظر الخطابي غريب الحديث 3/ 245.

[143] وقد نبه لهذا شواط في تحقيقه إكمال المعلم، الهامش 6: 1/ 329.

[144] أي: أبو علي الصفدي.

[145] إكمال المعلم، 2/ 570-571.

[146] المصدر السابق، 2/ 571، بعد ذكر الرّوايات على شيوخه فإنه يتمعن في اللّفظ ويطلب معناه، يسأل شيوخه عما لم يتبين له ويقرأ على شيوخه قراءة بحث ونظر كما هو صنيع أهل الاتقان. ينظر: تحقيق شواط الهامش 5: 570/2 قال شواط 570/2: "ومن أدبه مع الشيوخ المكاشفة وهو أخذ أجوبتهم دون مناقشة لإمامتهم فهو ينزل الناس منازلهم ويعرف لأهل العلم قدرهم".

[147] إكمال المعلم، 797/2.

[148] ينظر ابن الصلاح، الصيانة، 127/1.

[149] أي عند شيوخ القاضي عياض، يدل الحرص على عدم التغيير والتبديل في الرواية ولو جزم الشيوخ بالخطأ إنما تروى كما سمعت ثم يبين الصواب، قال القاضي عياض، مشارق الأنوار، 322/2: "كَذَا جَاءَ فِي جَمِيع النّسخ وَفِيه تَغْيِير اسْتمرّ من النقلَة عَن مُسلم وَصَوَابه وَضعف يحيى مُوسَى بن دِينَار".

[150] - إكمال المعلم، 1/ 297-298.

[151] إكمال المعلم، 1/ 334- 335

[152] المصدر السابق، 2 / 883-884.

[153] المصدر السابق، 2/ 422-423.

[154] المصدر السابق، 263/1.

[155] هذه الرّواية لا توجد في صحيح البخاري، مسلم.

[156] قال القرطبي، المفهم ،456/1: " وقد وقع في بعض النسخ غُبّرات، وهو تصحيف ولا معنى للغبرات هنا".

[157] إكمال المعلم، 887/1.

[158] المصدر السابق، 1/ 748- 750.

[159] المصدر السابق، 2/ 647-649.

[160] ترجيحه لرواية ابن ماهان عن بعض الطّرق لرواية ابن سفيان وهي هنا عن الجلودي كما في المثال المذكور.

[161] إكمال المعلم، 2/ 552.

[162] المصدر السابق، 244/2.

[163] المصدر السابق، 1/ 304، ينظر: ابن الصلاح، الصيانة، ص: 127-128، ولم يوافقه في القول بالتّصحيف قال:"وَلا تبلغ بهَا الْحَال إِلَى ذَلِك فَإِنّ التردِيد بَين الْأَقَلّ وَالْأَكْثَر قد يَقع من الحذر المتحري- وَالله أعلم-"، وكذلك النّووي، المنهاج، 124/1، قال: "ولا ينبغي أن يحكم بكونه تصحيفا فإنّ لهذه الرّواية وجها في الجملة لمن تدبّرها".

[164] إكمال المعلم، 1/ 249.، قال ابن الصلاح، الصيانة، ص 123: ´ فَوَقع فِي أصل الْحَافِظ أبي الْقَاسِم الدِّمَشْقِي العساكري وأصل بِخَط الْحَافِظ أبي عَامر الْعَبدَرِي بِرِوَايَة أبي الْفَتْح السَّمرقَنْدِي عَن عبد الغافر الْفَارِسِي وَفِي غَيرهمَا وَفِي رِوَايَة جمَاعَة آخَرين من رُوَاة الْكتاب ابْن غُضَيْف بضاد مُعْجمَة وَهُوَ خطأ وَإِنَّمَا هُوَ بِالطَّاءِ الْمُهْملَة من وُجُوه مُعْتَمدَة وَهُوَ كَذَلِك مَحْفُوظ مَعْرُوف وَهُوَ عِنْدِي على الصَّوَاب فِيمَا انتخبته من أصل فِيهِ سَمَاع شَيخنَا أبي الْحسن الطوسي وَعَلِيهِ خطّ شَيْخه الفراوي وقرأته عَلَيْه "، ينظر: النووي، المنهاج، 97/1.